أسباب الانحراف في تفسير القرآن الكريم

بقلم

الدكتور

السيد إسماعيل علي سليمان

أستاذ التفسير وعلوم القرآن المساعد

بكلية أصول الدين بالقاهرة جامعة الأزهر

فقد أرسل الله نبينا محمدا — ﷺ — بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ، وأيده بالقرآن الكريم ، وجعله دستورا لأمته ، وسراجها المنير فى ليل الشبه ، وكوكبها الهادى فى ظلام الحيرة .

وقد كان هذا القرآن ميسر الفهم للعرب مع سموه فى الفصاحة والبلاغة ، لأنه نزل بلغتهم ، فإذا سمعوه فهموه ، وعملوا بمقتضاه ، وتأدبوا بآدابه ، وكان رسول الله — ﷺ — مطمئنا إلى فهم أصحابه للقرآن ومراميه وإلى أمانتهم فى فهمه والعمل بأحكامه ، لأن عروبتهم لم تفسدها عجمة الأعاجم ، كما أفسدتها فيمن جاء بعدهم ، ولأن دينهم لم يضعفه عرض طائل ، أو غرض مائل ، ولأنهم كلما استعصى عليهم فهم آية منه ، أو خفيت أغراضها ومراميها ، رجعوا إليه — ﷺ — فيبين لهم ما خفى عليهم منه وذلك لأن من وظيفته البيان لقوله تعالى : « وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون »(١) .

ثم خلف من بعدهم خلف اختلطوا بالأعاجم ، فأفسدت العجمة عروبتهم ، وأترفوا فأصابتهم أمراض الترف من اللين فى الدين ، واقتراف المآثم ، وغشيان البدع والمنكرات .

كما ظهرت بدعة الفرق ، والتطاحن المذهبى ، والتشاحن الطائفى ، وأخذ أرباب المذاهب ، وحاملوا رايات الفرق المختلفة يتنافسون فى العصبيات المذهبية والسياسية ، وامتدت أيديهم إلى القرآن الكريم ، فأخذوا يوجهون العقول فى فهمه وجهات تتفق وما يريدون ، وبذلك تعددت وجهات النظر فى القرآن الكريم ، واختلفت مسالك الناس فى فهمه وتفسيره ، وظهر فى أثناء ذلك ظاهرة خطيرة ، هى تفسير القرآن

---

(١) الآية ٤٤ من سورة النحل .

بالروايات الغريبة ، والإسرائيليات الموضوعة التى تلقفها الرواة من أهل الكتاب ، وجعلوها بيانا لمجمل القرآن ، وتفصيلا لآياته .

ومنهم من عنى بتنزيل القرآن على مذهبه أو عقيدته الخاصة ، وبذلك وجدت تحكمات الفقهاء والمتكلمين ، وغلاة المتصوفة وغيرهم ممن يروجون لمذاهبهم ، ويستبيحون فى سبيل تأيدها والدعاية لها أن يقتحموا حمى القرآن الكريم ، فظهر بسبب ذلك انحرافات فى تفسير القرآن لا حد لها وسوف أتحدث من خلال هذا البحث عن أهم أسباب هذه الانحرافات فى المباحث التالية :

المبحث الأول

الأسباب المتعلقة بالنص القرآنى

لما غفل أهل الأهواء والبدع ، وأرباب الفرق والمذاهب عن الأصول والضوابط التى يجب مراعاتها عند تفسيرهم لكتاب الله تعالى ، فقد وقعوا فى انحرافات لا حد لها ، و كان من أهم أسبابها ما يلى :

السبب الأول : العدول عن ظاهر القرآن من غير دليل يرجع إليه .

فالأصل فى نصوص القرآن الكريم — و كذا السنة — أن تحمل على ظواهرها ، وتفسر على حسب ما يقتضيه ظاهر اللفظ ، ولا يجوز بحال أن يعدل بألفاظ القرآن عن ظاهرها إلا بدليل واضح يجب الرجوع إليه ، وهذا ما تقرر فى علم الأصول[1] .

والمراد بالظاهر هنا : هو ما يتبادر إلى الذهن من المعانى وأنه ليس لها معنى باطن يخالف ظاهرها ، وهو مايختلف بحسب السياق ، ومايضاف إليه الكلام ، فالكلمة الواحدة يكون لها معنى فى سياق ، وآخر فى سياق آخر ، وتركيب الكلام يفيد معنى على وجه ، ومعنى آخر على وجه آخر .

ومعنى الظاهر فى هذا السبب لا يوافق معنى الظاهر فى اصطلاح الأصوليين من كل وجه ، لأن الظاهر عندهم ما احتمل أمرين هو فى

---

(١) انظر تفسير أضواء البيان للشنقيطى ٣ / ١٠٠ .

أحدهما أظهر من الآخر[١] ، وهو فى مقابل النص ، وهو ما يفيد بنفسه من غير احتمال[٢] ، فالظاهر فى هذا السبب قد يكون تارة هو الظاهر فى اصطلاح الأصوليين ، وقد يكون أخرى هو النص .

وعلى هذا يكون المراد بالظاهر فى هذا السبب هو مدلول النصوص المفهوم بمقتضى الخطاب العربى[٣] .

والمراد بالدليل الذى يجب الرجوع إليه ، ويصرف اللفظ عن الظاهر له ، إما أن يكون عقليا ظاهرا ، أو سمعيا ظاهرا .

أما الدليل العقلى الظاهر : فهو الذى يعلم به كل أحد المراد ، وأن الظاهر غير مراد ، وذلك مثل قوله تعالى : (وأوتيت من كل شىء)[٤] ، فإن كل أحد يعلم بعقله أن المراد : أنها أوتيت من جنس ما يؤتاه مثلها ، وكذلك قوله تعالى : (الله خالق كل شىء وهو على كل شىء وكيل)[٥] ، حيث يعلم كل إنسان عاقل أن الخالق — سبحانه — لا يدخل فى هذا العموم .

وأما الأدلة السمعية ، فهى الدلالات فى الكتاب والسنة التى تصرف بعض الألفاظ عن ظاهرها ، فإذا وجد الدليل جاز صرف اللفظ عن ظاهره .

---

(١) راجع التمهيد فى أصول الفقه ، لأبى الخطاب الكلوذانى ١ / ٧ .
(٢) قواعد الترجيح فى التفسير ، لحسين الحربى ١ / ١٣٨ .
(٣) انظر الموافقات للشاطبى ٣ / ٣٨٣ ، وقواعد الترجيح ١ / ١٣٩ .
(٤) الآية ٢٣ من سورة النمل .
(٥) الآية ٦٢ من سورة الزمر .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « ويجوز باتفاق المسلمين أن تفسر إحدى الآيتين بظاهر الأخرى ، ويصرف الكلام عن ظاهره ، إذ لا محذور فى ذلك عند أحد من أهل السنة ، وإن سمى تأويلا وصرفا عن الظاهر ، فذلك لدلالة القرآن ، ولموافقه السنة والسلف عليه ، ولأنه تفسير للقرآن بالقرآن ، وليس تفسيرا له بالرأى . والمحذور إنما هو صرف القرآن عن فحواه بغير دلالة من الله ورسوله والسابقين »[١] .

ومن أمثلة ما صرفت فيه الألفاظ عن ظاهرها بدليل قرآنى قوله تعالى : « الطلاق مرتان »[٢] ، فإن الظاهر المتبادر من هذا النص أن الطلاق كله محصور فى المرتين . ولكن الله تعالى بين أن المراد بالمحصور فى المرتين خصوص الطلاق الذى يملك به الرجل بعده الرجعة ، وذلك بقوله تعالى : « فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره »[٣] .

ومن ذلك أيضا قوله تعالى : « ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتى هى أحسن حتى يبلغ أشده »[٤] ، فإن المتبادر من مفهوم الغاية أنه إذا بلغ أشده ، فلا مانع من قربان ماله بغير التى هى أحسن ، ولكن الله تعالى بين فى آية أخرى أن المراد بالغاية : أنه إن بلغها يدفع إليه ماله إن أونس منه الرشد ، وذلك فى قوله تعالى : « . . . حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم . . . »[٥] .

---

(١) مجموع الفتاوى له ٢١/٦ .
(٢ ، ٣) الآية ٢٢٩ ، ٢٣٠ من سورة البقرة .
(٤) الآية ١٥٢ من سورة الأنعام .
(٥) الآية ٦ من سورة النساء .

ومن أمثلة ماصرفت فيه الآية عن ظاهرها بدليل من السنة : قوله تعالى — بعد ذكر المحرمات من النساء — : « وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين »[1]، حيث أخبر — سبحانه — بهذا النص الذى ظاهره العموم أنه أحل للرجال أن يتزوجوا من النساء سوى ما ذكر فى الآيتين السابقتين على هذه الآية . ويدخل تحت هذا العموم الذى أفاده النص الكريم جواز نكاح المرأة على عمتها وعلى خالتها والجمع بينهما ، ولكن النبى — ﷺ — بين أن الظاهر المتبادر من هذه الآية غير مراد فى نكاح امرأة على عمتها وعلى خالتها بقوله — ﷺ — :

« لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها »[2] .

واشترط العلماء لصحة حمل اللفظ على معنى معين خلاف الظاهر المتبادر منه — بعد وجود الدليل الظاهر الدال على صرفه عن ظاهره — شرطين :

الأول : أن يكون المعنى المدعى موافقا لوضع اللغة ، أو عرف الاستعمال ، وعادة صاحب الشرع . وكل تأويل خرج عن هذا فليس بصحيح .

الثانى : أن يقوم الدليل على أن المراد بذلك اللفظ هو المعنى الذى

---

(١) الآية ٢٤ من سورة النساء .

(٢) الحديث : أخرجه البخارى عن أبى هريرة فى كتاب النكاح ، باب لا تنكح المرأة على عمتها ، انظر فتح البارى ٩/٦٤ حديث رقم ٥١٠٩ . وأخرجه مسلم فى كتاب النكاح ، باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها راجع شرح النووى ٤/٩٨١ رقم ٣٣٧٥ .

حمل عليه ، ويسلم ذلك الدليل من المعارض[1] .

أما ما أحدثه المتأخرون من صرف ألفاظ القرآن الكريم — وكذا السنة — عن ظواهرها ، وتأويلها من غير دليل واضح يرجع إليه من القرآن أو السنة ، لكى توافق مذاهبهم التى اعتقدوها وأسسوها على ما أملته عليهم عقولهم ، فهو باطل ، بل مردود عليهم . وهذا ماقرره كثير من العلماء فى أقوالهم ، ومن ذلك مايلى :

١ — قال ابن جرير الطبرى : « وغير جائز ترك الظاهر المفهوم من الكلام إلى باطن لا دلالة على صحته »[2] . وقال فى موضع آخر : « وإذا تنوزع فى تأويل الكلام كان أولى معانيه به أغلبه على الظاهر إلا أن يكون من العقل أو الخبر دليل واضح على أنه معنى به غير ذلك »[3] .

٢ — وقال فخر الدين الرازى : « إن صرف اللفظ عن ظاهره بغير دليل باطل بإجماع المسلمين ، ولأنا إن جوزنا ذلك انفتحت أبواب تأويلات الفلاسفة فى أمر المعاد ، فإنهم يقولون فى قوله : « جنات تجرى من تحتها الأنهار » ليس هناك لا أنهار ولا أشجار ، وإنما مثل للذة والسعادة . ومعلوم أن ذلك يفضى إلى رفع الشرائع وفساد الدين »[4] .

٣ — وقال الزركشى : « وكل لفظ احتمل معنيين فهو قسمان :

---

(١) انظر بدائع الفوائد لابن القيم ٤/٢٠٥ وإرشاد الفحول للشوكانى ص ٢٠٠ .

(٢) جامع البيان ١ / ٢٦١ .

(٣) جامع البيان ٨ / ٩١ .

(٤) مفاتيح الغيب ٣٠/٩٤ .

أحدهما : أن يكون أحدهما أظهر من الآخر ، فيجب الحمل على الظاهر إلا أن يقوم دليل على أن المراد هو الخفى دون الجلى فيحمل عليه »[1] .

٤ — وقال الشنقيطى : « والتحقيق الذى لا شك فيه ، وهو الذى كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ وعامة علماء المسلمين أنه لا يجوز العدول عن ظاهر كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ فى حال من الأحوال بوجه من الوجوه ، حتى يقوم دليل صحيح شرعى صارف عن الظاهر إلى المحتمل المرجوح »[2] .

وفى موضع آخر قال — رحمه الله تعالى — . « وقد أجمع جميع علماء المسلمين على أن العمل بالظاهر واجب حتى يرد دليل شرعى صارف عنه إلى المحتمل المرجوح ، وعلى هذا كل من تكلم فى الأصول »[3] .

وبعد أن عرفت أقوال العلماء حول وجوب الأخذ بظاهر القرآن عند عدم وجود دليل واضح يصرف اللفظ عن ظاهره ، فإليك بعض النماذج من التفاسير المنحرفة المخالفة لما قرره علماء المسلمين ، وذلك فيما يلى :

١ — تفاسير الباطنية :

تزعم الباطنية أن للنصوص ظاهرا وباطنا ، وأن لكل تأويل تنزيلا ، وهم فرق كثيرة من أهمها فرقة الإمامية الاثناعشرية[4] الذين ادعوا أن الله

(١) البرهان فى علوم القرآن ٢/١٦٧ .
(٢) أضواء البيان ٧/٤٣٨ .
(٣) أضواء البيان ٧/٤٤٠ — ٤٤٣
(٤) هم فرقة من غلاة الشيعة ، يقولون باثنى عشر إماما ، ويعتقدون فيهم العصمة من الخطأ والنسيان وعن اقتراف الكبائر والصغائر . انظر الملل والنحل ١/١٨٩ .

جعل ظاهر القرآن فى الدعوة إلى التوحيد والنبوة والرسالة ، وجعل باطنه فى الدعوة إلى الإمامة والولاية وما يتعلق بهما ، وعلى أساس ذلك أخذوا يتصرفون فى القرآن الكريم كما يحبون ، وعلى أى وجه يشتهون : فليس هناك ضابط لتأويلاتهم ، ولا تدل عليها ألفاظ القرآن بأى نوع من أنواع الدلالة ، بل هى مبنية على ما تمليه عليهم عقيدتهم وأذواقهم ومشاربهم . وإليك بعض الأمثلة لتأويلاتهم التى فيها هدم لمدلولات ألفاظ القرآن الكريم :

فى قوله تعالى : « رب المشرقين ورب المغربين »[1] ، قال مفسرهم : المشرقين : رسول الله وعلى — صلوات الله عليهما — والمغربين : الحسن والحسين عليهما السلام .

وعند قوله تعالى : « مرج البحرين يلتقيان . بينهما برزخ لا يبغيان . فبأى آلاء ربكما تكذبان ، يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان »[2] ، قال مفسرهم : « مرج البحرين » على وفاطمة عليها السلام ، « بينهما برزخ » محمد ﷺ ، « يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان » الحسن والحسين عليهما السلام[3] .

وعند قوله تعالى : « ضرب الله مثلا للذين كفروا امرأة نوح وامرأة لوط »[4] ، قال مفسرهم : مثل ضربه الله لعائشة وحفصة أن تظاهرتا

(١) الآية ١٧ من سورة الرحمن .
(٢) الآيات من ١٩ — ٢٢ من سورة الرحمن .
(٣) انظر تفسير نور الثقلين للحويزى ٥/١٩٠ ، ١٩١ وتفسير الميزان للطباطبائى ١٩/١٠٣ .
(٤) الآية ١٠ من سورة التحريم .

على رسول الله وأفشتا إسره[1] .

إلى غير ذلك من تفسيرهم الباطنى لكتاب الله تعالى ، وإعراضهم عما دل عليه ظاهر القرآن ، مع كون هذا الباطن لا دلالة عليه من اللفظ البتة ، وإنما هى أهواء وضلالات تملى هذا التفسير على عقولهم وقلوبهم . نسأل الله العفو والعافية .

٢ — تفاسير غلاة الصوفية :

الصوفية — بوجه عام — يقولون : إن للقرآن ظاهرا وباطنا ، فالظاهر هو ما يفهم من النص بمقتضى العربية ، والباطن هو مراد الله تعالى من كلامه وخطابه ، وربما يستدلون على ذلك بما أخرجه الفريابى عن الحسن — مرسلا — عن رسول الله ﷺ أنه قال : « لكل آية ظهر وبطن ، ولكل حرف حد ومطلع »[2] .

غير أن الغلاة منهم تركوا ظاهر القرآن ، وأخذوا يفسرونه تفسيرا باطنياً ، ومن أشهرهم محى الدين ابن عربى الذى يعتبر شيخ هذه الطريقة ، والذى تأثر فى تفسيره بنظرية وحدة الوجود ، التى هى من أهم النظريات التى بنى عليها تصوفه ، فتراه فى كثير من الأحيان يشرح الآيات القرآنية على وفق هذه النظرية ، حتى إنه ليخرج بالآية عن مدلولها الذى أراده الله تعالى .

فمثلا فى تفسير قوله تعالى : « ... فادخلى فى عبادى وادخلى جنتى[3] » ، يقول : « ... وادخلى جنتى التى هى سترى ، وليست جنتى سواك ، فأنت

(١) انظر تفسير الميزان ١٩/٣٤٦

(٢) الحديث : ذكره الزركشى فى البرهان ٢/١٦٩ والسيوطى فى الاتقان ٢/١٨٤

(٣) الآية ٢٩ ، ٣٠ من سورة الفجر

تسترنى بذاتك الإنسانية ، فلا أعرف إلا بك ، كما أنك لا تكون إلا بى ، فمن عرفك عرفنى ، وأنا لا أعرف فأنت لا تعرف ، فإذا دخلت جنته دخلت نفسك ، فتعرف نفسك معرفة أخرى غير المعرفة التى عرفتها حين عرفت ربك بمعرفتك إياها ، فتكون صاحب معرفتين ، معرفة به من حيث أنت ، ومعرفة به بك من حيث هو لا من حيث أنت ، فأنت عبد رأيت ربا ، وأنت رب لمن له فيه أنت ، وأنت رب وأنت عبد لمن له فيه الخطاب عبد . . »[1] .

فأنت تراه فسر الآيتين بهذا المعنى المبنى على نظرية وحدة الوجود التى معناها — عندهم — أنه ليس هناك إلا وجود واحد كل العالم مظاهر ومجال له . فالله سبحانه هو الموجود الحق ، وكل ما عداه ظواهر وأوهام ، ولا توصف بالوجود إلا بضرب من التوسع والمجاز .

ومن تأويلات الصوفية — أيضا — ما ذكره نجم الدين داية عند تفسير قوله تعالى : « وحشر لسليمان جنوده من الجن والإنس والطير فهم يوزعون ، حتى إذا أتوا على وادى النمل قالت نملة يأيها النمل ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم سليمان وجنوده وهم لا يشعرون »[2] ، حيث قال : « وحشر لسليمان جنوده من الجن » أى صفته الشيطانية : « والإنس » أى صفته النفسانية ، « والطير » أى صفته الملكية ، « فهم يوزعون » عن طبيعتهم بالشريعة ، ليسخروا لسليمان القلب وينقادوا له ، « حتى إذا أتوا على وادى النمل » وهو هوى النفس الحريصة على الدنيا وشهواتها ، « قالت نملة » وهى النفس اللوامة ، « ياأيها النمل » أى الصفات النفسانية ، « ادخلوا

(١) راجع كتاب النصوص لابن عربى ١/١٩١ ، ١٩٣

(٢) الآية ١٧ ، ١٨ من سورة النمل

مساكنكم ،، محالكم المختلفة وهى الحواس الخمس ، « لا يحطمنكم ، لا يهلكنكم ، « سليمان » القلب « وجنوده ، المسخرة له ، « وهم لا يشعرون ، لأنهم الحق ، وأنتم الباطل ، فإذا جاء الحق زهق الباطل ، كما أن الشمس إذا طلعت تبطل الظلمة وتنفيها ، وهى لا تشعر بحال الظلمة وما أصابها »[1] .

وأمثلة ذلك كثير من تفسير غلاة الصوفية لكتاب الله تعالى ، وإعراضهم عما دل عليه ظاهر القرآن ، وتأويله بما لا يتفق مع شرع أو لغة.

السبب الثانى : عدم حمل كلام الله تعالى على الغالب من أسلوب القرآن ومعهود استعماله .

قد يختلف بعض المفسرين حول تفسير آية أو جملة أو لفظة من كتاب الله تعالى ، ولكن أولى الأقوال بالصواب هو القول الذى يوافق استعمال القرآن فى غير موضع الخلاف ، سواء أكان ذلك فى الألفاظ المفردة ، أو فى التراكيب . وسواء أكان ذلك الاستعمال استعمالا أغلبيا — أى بأن كان لموضع الخلاف نظائر وقع فيها الخلاف ، ولكن الكثرة الكاثرة من الاستعمال هى مما اتفق على معناه — أو مطردا — أى بأن يكون استعمالها فى جميع مواردها فى القرآن متفقا عليه ، وذلك غير موضع الخلاف ، كأن يتمول مفسر قولا فى آية جميع نظائرها فى القرآن على خلاف هذا القول — أو عادة فى أسلوب القرآن[2] .

ومما يدل على صحة ما ذكرنا ما جاء عن ابن عباس — رضى الله عنهما — فى تفسيره الورود بالدخول فى قوله تعالى : « وإن منكم إلا واردها »[3] .

---

(١) التفسير والمفسرون للذهبى ٢٩٨/٢

(٢) انظر الموافقات للشاطبى ٣٥٨/٣ ، والتحرير والتنوير لابن عاشور ١٢٤/١ وقواعد الترجيح للحربى ١ / ١٧٢

(٣) الآية ٧١ من سورة مريم

عند رده على نافع بن الأزرق ، فقال نافع : لا . فقرأ ابن عباس : « إنكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم أنتم لها واردون »[1] ، ثم قال : أورود هو أم لا ؟ وقال تعالى : « يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار وبئس الورد المورود »[2] أو ورد هو أم لا ؟ أما أنا وأنت فسند خلها ، فانظر هل تخرج منها أم لا ؟[3] .

فاستدل ابن عباس لصحة قوله فى تفسير لفظة « الورود » بمواردها فى القرآن ، فالغالب استعمال الورود بمعنى الدخول ، فحمل الآية التى فيها الخلاف على ما غلب استعماله فى القرآن أولى بالصواب ،

ومن الأمثلة التى توضح هذا السبب : ما ذكره دعاة التفسير العلمى حول معنى قوله تعالى : « وترى الجبال تحسبها جامدة وهى تمر مر السحاب صنع الله الذى أتقن كل شىء »[4] حيث قالوا : إن هذه الآية تدل على أن الجبال الآن فى الدنيا يحسبها رائيها جامدة ، أى واقفة ساكنة غير متحركة ، وهى تمر مر السحاب ، وذلك دوران الأرض حول الشمس ، بل زعموا أن هذا التفسير هو المناسب مع الاتقان المذكور فى الآية ، وإلا فالقيامة تخريب للعالم لا يتناسب مع الاتقان[5] .

---

(١) الآية ٩٨ من سورة الأنبياء

(٢) الآية ٩٨ سورة هود

(٣) جامع البيان للطبرى ١٠٩/١٦

(٤) الآية ٨٨ من سورة النمل

(٥) انظر الجواهر فى تفسير القرآن ١٣ /٢٥٢ . والهداية والعرفان فى تفسير القرآن بالقرآن لمحمد أبو زيد ص ٣٠٢ .

وهذا التفسير باطل بل مردود ، لأن جميع الآيات التي فيها حركة الجبال كلها في يوم القيام ، منها قوله تعالى : « ويوم نسير الجبال وترى الأرض بارزة »[1] ، وقوله تعالى : « يوم تمور السماء موراً . وتسير الجبال سيرا »[2] ، وقوله تعالى : « وسيرت الجبال فكانت سرابا »[3] . وقوله تعالى : « وإذا الجبال سيرت »[4] .

فهذه الآيات ونحوها جاء الخبر فيها عن حركة الجبال في يوم القيامة ، فلما لا تكون هذه الآية كذلك ؟ كما جاء مطردا في القرآن ، فضلا عن كونه غالبا .

ومما يدل على بطلان هذا التفسير الذي زعمه دعاة التفسير العلمي : أن هذه الآية جاءت في سياق الحديث عن أحوال الآخرة ، فسبقها قوله تعالى : « ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله وكل أتوه داخرين »[5] ، وعطف قوله : « وترى الجبال » على قوله : « ففزع » أي ويوم ينفخ في الصور فيفزع من في السموات ، وترى الجبال ... ، فدل ذلك على أن مر الجبال مر السحاب كائن يوم ينفخ في الصور لا الآن[6] .

---

(١) الآية ٤٧ سورة الكهف .
(٢) الآية ٩ ، ١٠ سورة الطور .
(٣) الآية ٢٠ سورة النبأ .
(٤) الآية ٣ سورة التكوير .
(٥) الآية ٨٧ سورة النمل .
(٦) انظر أضواء البيان ٤٤٣/٦

ونقل القرطبي في تفسيره عن القشيري أنه قال : « وهذا يوم القيامة ، ثم قال : أي تمر مر السحاب حتى لا يبقى منها شيء »[1] .

السبب الثالث : عدم مراعاة سياق الآية والآيات التي قبلها وبعدها .

من الواجب على المفسر أن يراعي سياق الآية التي يريد تفسيرها ويربطها ببعضها ، كما يجب عليه أيضاً أن يربط الآية بالآيات التي قبلها والتي بعدها ، لأن قطع الآية عن سياقها يوقع في الغلط والانحراف .

ولا يجوز بحال أن يقطع المفسر الآية عما قبلها ، أو عما بعدها ثم يشرحها ، فإن ذلك يؤدي إلى أسوأ النتائج في كثير من الأحيان ، وغالبا ما دخل الانحراف في التفسير من هذا الباب .

لذلك أكد كثير من العلماء على مراعات السياق للآيات عند تفسيرها ، ومن هؤلاء العلماء مايلي :

١ — مسلم بن يسار ، حيث قال : « إذا حدثت عن الله فقف حتى تنظر ما قبله وما بعده »[2] .

٢ — ابن جرير الطبري حيث قال : « وغير جائز صرف الكلام عما هو في سياقه إلى غيره إلا بحجة يجب التسليم لها من دلالة ظاهر التنزيل ، أو خبر عن الرسول — ﷺ — تقوم به حجة ، فأما الدعاوى فلا تتعذر على أحد »[3] .

---

(١) الجامع الأحكام القرآن ص ١٧٢٣
(٢) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ١٧/١
(٣) جامع البيان للطبري ٣٨٩/٩ تحقيق / محمود شاكر .

٣ — شيخ الإسلام ابن تيمية حيث قال : « فإن الدلالة فى كل موضع بحسب سياقه ومايحتف به من القرائن اللفظية والحالية »[١] :

٤ — ابن قيم الجوزية حيث قال : « السياق يرشد إلى تبيين المجمل ، وتعيين المحتمل ، والقطع بعدم احتمال غير المراد ، وتخصيص العام ، وتقييد المطلق ، وتنوع الدلالة ، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم ، فمن أهمله غلط فى نظره وغالط فى مناظراته ، فانظر إلى قوله تعالى : « ذق إنك أنت العزيز الكريم »[٢] ، كيف تجد سياقه يدل على أنه الذليل الحقير »[٣] .

٥ — بدر الدين الزركشى حيث قال : « ليكن محط نظر المفسر مراعاة نظم الكلام الذى سيق له ، وإن خالف أصل الوضع اللغوى لثبوت التجوز »[٤] .

ومما يدل على أهميـــة مراعاة السياق للآيات عند تفسيرها أنه لو أراد مفسر ماأن يفسر قول الله تعالى : « فويل للمصلين »[٥] لايجوز أن يفسرها مقطوعة عن سياقها وما بعدها ، إذ لايتبين المعنى الحق فيها إلا بما بعدها .

وأيضاً لفظة [ينظرون] فى قوله تعالى : « إن الأبرار لفى نعيم

(١) مجموع الفتاوى ١٤/٦ .
(٢) الآية ٤٩ من سورة الدخان .
(٣) بدائع الفوائد ٩/٤ .
(٤) البرهان فى علوم القرآن ٣١٧/١ .
(٥) الآية ٤ من سورة الماعون .

على الأرائك ينظرون »[١] جاءت مطلقة ، ولم يتقيد بمنظور دون منظور ، ولكن بالنظر فى سياق الآيات التى قبلها يتبين أن المقصود بالنظر هو النظر إلى وجه ربهم حيث قابلهم بما عاقب به الكفار بقوله : « كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون »[٢] .

قال ابن القيم عند تفسيره لهذه الآية : « ولقد هضم معنى الآية من قال ينظرون إلى أعدائهم يعذبون ، أو ينظرون إلى قصورهم وبساتينهم ، أو ينظر بعضهم لبعض ، وكل هذا عدول عن المقصود إلى غيره .

وإنما المعنى : ينظرون إلى وجه ربهم ضد حال الكفار الذين هم عن ربهم لمحجوبون ، وتأمل كيف قال سبحانه ماقاله الكفار فى أعدائهم فى الدنيا وسخروا به منهم ، بضده فى القيامة ، فإن الكفار كانوا إذا مروا بهم يتغامزون ويضحكون منهم « وإذا رأوهم قالوا إن هؤلاء لضالون »[٣] . فقال تعالى : « فاليوم الذين آمنوا من الكفار يضحكون »[٣] مقابلة لتغامزهم وضحكهم منهم ، ثم قال : « على الأرائك ينظرون »[٣] فأطلق النظر ولم يقيده بمنظور دون منظور ، وأعلى مانظروا إليه وأجله وأعظمه هو الله سبحانه ، والنظر إليه أجل أنواع النظر وأفضلها ، وهو أعلى مراتب الهداية — فقابل بذلك قولهم : « إن هؤلاء لضالون » فالنظر إلى الرب سبحانه مراد من هذين الموضعين ولابد ، إما بخصوصه ، وإما بالعموم والإطلاق ، ومن تأمل السياق لم يجد الآيتين تحتملان غير إرادة ذلك

(١) الآية ٢٢ ، ٢٣ من المطففين .
(٢) الآية ١٥ من سورة المطففين .
(٣—٥) الآيات ٣٤،٣٢ ، ٢٣ من سورة المطففين .

خصوصاً أو عموماً »[1] .

وهكذا فإن مراعاة السياق أمر مهم فى فهم المعنى المراد ، وكما هى مطلوبة فى بيان الجمل والتراكيب ، فهى مطلوبة أيضا فى بيان المفردات والألفاظ ، ومن لم يرع ذلك فإنه يكون قد انحرف عن الصواب فى تفسير مايريد تفسيره من كتاب الله تعالى .

السبب الرابع : القول بما يخالف ماجاء فى القرآن الكريم .

لما كان القرآن الكريم مشتملا على المجمل والمبين ، والعام والخاص والمطلق والمقيد ، والموجز والمفصل ، والمبهم والموضح ، والناسخ والمنسوخ ، لذا فقد اعتبر تفسير القرآن بالقرآن مصدرا أساسياً للتفسير عند كل المفسرين ، فهو المرجع الأساسى والمصدر الأول فى معرفة معانى القرآن ، فالله عزوجل هو المبين الأول لكتابه الكريم ، لقوله تعالى : « كذلك يبين الله لكم الآيات لعلكم تتفكرون »[2] وقوله تعالى : « ولا يأتونك بمثل إلا جئناك بالحق وأحسن تفسيرا »[3] ، وقوله تعالى : « ثم إن علينا بيانه »[4] ، وقوله تعالى « كتاب احكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير »[5] .

إلى غير ذلك من الآيات التى أخبر الله تعالى فيها عن تفصيل آيات

---

(١) بدائع التفسير ٥/١٥٥، ١٥٦ .
(٢) الآية ٢١٩، ٢٦٦ من سورة البقرة .
(٣) الآية ٣٣ من سورة الفرقان .
(٣) الآية ١٩ من سورة القيامة .
(٥) الآية الأولى من سورة هود .

كتابه ، والتفصيل هو الإيضاح والبيان مشتق من الفصل بمعنى التفريق بين الشئ وغيره بما يميزه .

وتفصيل الآيات تبينها وشرحها وإيضاح معانيها ، سواء كان هذا البيان والإيضاح من أول خطابه ، فتكون معانى الآيات واضحة بينة ابتداء أو كان هذا البيان من آياته الأخرى ، بأن أوضح بعضه بعضا — وهذا هو مرادنا فى هذا السبب — أو كان البيان والإيضاح من النبى ﷺ .

ومن هنا فقد أجمع العلماء على أن أشرف أنواع التفسير وأجلها : تفسير كتاب الله بكتاب الله عزوجل ، إذ لا أحد أعلم بمعنى كلام الله من الله جل وعلا .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « إن أصح الطرق فى ذلك — أى فى تفسير القرآن — أن يفسر القرآن بالقرآن ، فما أجمل فى مكان فإنه قد فسر فى موضع آخر ، وما اختصر فى مكان فقد بسط فى موضع آخر »[1] .

ومما يدل على أهمية تفسير القرآن بالقرآن أن النبى ﷺ اعتمد عليه فى بيان ماأشكل على بعض الصحابة فى فهم بعض الآيات ، ومن ذلك ماروه البخارى بسنده عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه أنه قال : لما نزلت : « الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم »[2] ، شق ذلك على المسلمين ، فقالوا : يارسول الله أينا لم يظلم نفسه ؟ قال ليس ذلك ، إنما

---

(١) انظر مقدمته فى أصول التفسير ص ٤١ .
(٢) الآية ٨٢ من سورة الأنعام .

هو الشرك ، ألم تسمعوا ماقال لقمان لابنه وهو يعظه : « يابنى لاتشرك بالله إن الشرك لظلم عظيم »[١] .

فهذا الحديث وأمثاله أصل فى تفسير القرآن بالقرآن ، وأن الفهم إذا وافق القرآن فهو أولى من غيره ، كما صحح النبى ﷺ فهم الصحابة لآية سورة الأنعام بما جاء فى آية سورة لقمان ، ثم جاء الصحابة ومن بعدهم من سلف الأمة وطبقوا ذلك فى تفسيرهم ، ففسروا القرآن بالقرآن ماوجدوا إلى ذلك سبيلا .

ومما يجب التنبيه عليه فى هذا المقام أن تفسير القرآن بالقرآن ينقسم إلى قسمين : أحدهما توقيفى ، أى لااجتهاد فيه ولا نظر . والآخر اجتهادى يعتمد على قوة نظر المفسر وتجرده فى قربه من الصحة أو بعده عنها .

فالقسم الأول : التوقيفى هو : « أن يكون فى الكلام لبس وخفاء فيأتى — أى القرآن — بما يزيله ويفسره »[٢] ، إما بعده مباشرة ، أو فى موضع آخر وارد مورد البيان له .

ومن أمثلة ذلك تفسير الهلوع فى قوله تعالى : « إن الإنسان خلق

---

(١) الآية ١٣ من سورة لقمان . والحديث : أخرجه البخارى فى صحيحه فى غير موضع ، واللفظ المذكور فى كتاب الأنبياء ، باب قول الله تعالى : « ولقد آتينا لقمان الحكمة ... » راجع فتح البارى ٦ / ٣٧٠ رقم ٣٤٢٩ .

(١) انظر معترك الأقران فى إعجاز القرآن ١/٢٧٣ .

هلوعا »[١] بقوله : « إذا مسه الشر جزوعا ، وإذا مسه الخير منوعا »[٢] ، وتفسير الأولياء فى قوله : « ألا إن أولياء الله لاخوف عليهم ولاهم يحزنون »[٣] ، بقوله : « الذين آمنوا وكانوا يتقون »[٤] .

ومثال مافسر فى موضع آخر قوله تعالى : « وعلى الذين هادوا حرمنا ماقصصنا عليك من قبل »[٥] ، بقوله تعالى : « وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذى ظفر ومن البقر والغنم حرمنا عليهم شحومهما إلا ماحملت ظهورهما أو الحوايا أوما اختلط بعظم »[٦] .

وهذا القسم لاشك أنه من أبلغ أنواع التفسير ، ولا قول لأحد معه ، ومثله لايختلف فيه ، وأى خلاف له يعتبر من قبيل الانحراف فى تفسير كتاب الله ، وهو باطل مردود ، لأن هذا القسم هو الذى يصنف عند العلماء بالتفسير بالمأثور .

القسم الثانى : الاجتهادى ، وهو المعتمد على صحة النظر وقوة الاستنباط ، وذلك بأن يحمل معنى آية على آية أخرى تكون مبينة وشارحة للآية الأولى ، وهذا النوع منه المقبول ، ومنه المردود ، كأى اجتهاد فى تفسير آية ، ولا اعتبار فى قبوله بكونه فسرت آية بأخرى ، فكثيرا ماتجعل الآية أولفظ منها نظيرا لما ليس مثله[٧] .

(٢،١) الآيات ١٩ — ٢١ من سورة المعارج .

(٤،٣) الآية ٦٢ ، ٦٣ من سورة يونس .

(٥) الآية ١١٨ من سورة النحل .

(٦) الآية ١٤٦ من سورة الأنعام .

(٧) كما يفعل أهل البدع والأهواء من المعتزلة ومن نحاهم ،

وقد يكون حمل الآية على الأخرى اجتهادا مجردا خاليا من الهوى والبدعة، ولكنه خلاف الراجح، لوجود معارض أقوى منه، واعتضاد غيره بوجه من وجوه الترجيح، إذا تقرر هذا فالمعتبر في هذا هو صحة النظر، وقوة الاستنباط؛ والتجرد من كل هوى وبدعة، فإذا توفر هذا وسلم من المعارض الأقوى منه، فهو مرجح للقول الموافق له على ماخالفه من الأقوال[1].

ومن الأمثلة الدالة على ماذكرنا مارواه ابن جرير الطبري بسنده عن قتاده — رحمه الله تعالى — في تفسير قوله تعالى: «وآية لهم الليل نسلخ منه النهار»[2]، أنها بمعنى قوله تعالى: «يولج الليل في النهار ويولج النهار في الليل»[3].

وهذا المعنى الذي ذهب إليه قتادة بعيد كل البعد، لأن معنى قوله: «وآية لهم الليل نسلخ منه النهار»، أي ننزع ونفصل عن الليل النهار الساتر له، ونكشف ونزيل الضوء عن مكانه، فيعم الظلام من كل جانب، ولذا قال تعالى: «فإذا هم مظلمون».

وهذا المعنى يختلف تماما عن معنى قوله تعالى: «يولج الليل في النهار ويولج النهار في الليل»، لأن معنى إيلاجه الليل في النهار، والنهار

فهم يقررون بدعهم، ويجعلون بعض الآيات نظائر بعض — وهي ليست كذلك — لتصحيح ماذهبوا إليه.

(١) راجع قواعد الترجيح ١/٣٢١، ٣٢٢.

(٢) الآية ٣٧ من سورة يس.

(٣) الآية ٦١ من سورة الحج.

في الليل إدخاله جزءا من وقت الليل في وقت النهار، فيطول النهار ويقصر الليل كما في فصل الصيف، وإدخاله جزءاً من النهار في الليل فيطول الليل ويقصر النهار كما فصل الشتاء.

ولذلك عاق ابن جرير الطبري رحمه الله تعالى على قول قتادة بقوله: «وهذا الذي قاله قتادة في ذلك عندي من معنى سلخ النهار من الليل بعيد، وذلك أن إيلاج الليل في النهار إنما هو زيادة مانقص من ساعات هذا في ساعات الآخر، وليس السلخ من ذلك في شيء، لأن النهار يسلخ من الليل كله، وكذلك الليل من النهار كله، وليس يولج كل الليل في كل النهار، ولا كل النهار في كل الليل»[1].

وقال الحافظ ابن كثير — رحمه الله تعالى — في تفسير الآية الأولى: «ومن الدلالة لهم على قدرة الله — تعالى — العظيمة خلق الليل والنهار، هذا بظلامه وهذا بضيائه، وجعلهما يتعاقبان يجيء هذا فيذهب هذا بظلامه ويذهب هذا فيجيء هذا كما قال تعالى: «يغشى الليل النهار يطلبه حثيثا»[2].

ولهذا قال هاهنا: «وآية لهم الليل نسلخ منه النهار» أي نصرمه منه فيذهب، فيقبل الليل، ولهذا قال: «فإذا هم مظلمون»، كما جاء في الحديث: «إذا أقبل الليل من هاهنا، وأدبر النهار من هاهنا، وغربت الشمس، فقد أفطر الصائم»[3].

---

(١) انظر جامع البيان له ٢٣/٥.

(٢) الآية ٥٤ من سورة الأعراف.

(٣) الحديث: أخرجه الإمام مسلم في كتاب الصوم، باب

هـــذا هو الظاهر من الآية ، وزعم قتادة أنها كقوله تعالى : « يولج الليل فى النهار ويولج النهار فى الليل » ، وقد ضعف ابن جرير قول قتادة هاهنا ، وقال : إن معنى الإيلاج الأخذ من هذا فى هذا ، وليس هذا مراداً فى الآية ، وهذا الذى قاله ابن جرير حق »[1] .

= وقت انقضاء الصوم وخروج النهار ٣ / ١٣٢ ، والإمام أحمد فى المسند ٤/ ٣٨٠ .

(١) انظر : تفسير القرآن العظيم ٦/ ٥٦١ .

المبحث الثانى

الأسباب المتعلقة بالمرويات

والمرويات فى التفسير تتنوع حسب تنوع مصادرها ، فمنها ماهو مروى عن الرسول ﷺ ، ومنها ماهو مروى عن الصحابة والتابعين رضى الله عنهم ، ومنها ماهو مروى عن بنى إسرائيل ، وهذه المرويات منها الصحيح ومنها غير الصحيح ، لذلك تتعدد أسباب الانحراف فى التفسير حسب تنوع هذه المرويات واختلاف مصادرها ، وإليك أهم هذه الأسباب فيما يلى :

السبب الأول : القول بما يخالف ما ثبت عن الرسول ﷺ مع أنه نصر فى بيان معنى الآية .

ومن الثابت لدى العلماء أنه لا يجوز لأحد كائنا من كان أن يقول فى تفسير الآية بما يخالف قول رسول الله ﷺ ، لأن وظيفته البيان عن الله تعالى ، لقوله عز وجل : « وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم »[1] ، وقوله تعالى : « وما أنزلنا عليك الكتاب إلا لتبين لهم الذى اختلفوا فيه »[2] .

فإذا ثبت عن الرسول ﷺ من طريق صحيح أو حسن حديث فى بيان معنى آية أو جملة من القرآن ، وكان نصا فى تفسير الآية ، سواء أكان جوابا عن سؤال ، أم رفع إشكال ظهر لبعض الصحابة فيها ، أم فسرها

(١ ، ٢) الآية ٤٤ ، ٦٤ من سورة النحل .

ﷺ ابتداء بتلاوتها ثم بيان معناها، أم بذكر معناها ثم تلاوتها، فيجب حينئذ حمل الآية عليه، ولا يصار إلى غيره.

ومما يدل على ذلك قول الله تعالى: «وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا»[1].

وروى الإمام أحمد بسنده عن المقدام بن معد يكرب عن رسول الله ﷺ قال: «لا يأتي رجل مترف متكئ على أريكته يقول لا أعرف إلا هذا القرآن، ما أحله أحللته، وما حرمه حرمته، ألا وإني أوتيت القرآن ومثله معه، ألا وإن الله حرم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير»[2].

ويدل على ذلك أيضا أن الإجماع قد انعقد على نسخ وجوب الوصية للوارثين بقوله — ﷺ —: «لا وصية لوارث»[3] وهو حديث

---

(١) الآية ٧ من سورة الحشر.

(٢) الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند ١٣١/٤، ١٣٢، وأبو داود في سننه، كتاب السنة، باب في لزوم السنة ٢٠٠/٤، والترمذي في كتاب العلم، باب ما نهي عنه أن يقال عن حديث النبي ﷺ ٣٧/٥، وابن ماجه في المقدمة، باب تعظيم حديث رسول ﷺ والتغليظ على من عارضه ٦/١، والحاكم في المستدرك ١٠٨/١، ١٠٩ وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه حديث رقم ١٢

(٣) الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند ١٨٦/٤، ١٨٧ من حديث عمرو بن خارجة وقال عنه المحققون للمسند: صحيح لغيره، لأن إسناد هذا الحديث ضعيف لضعف ليث - وهو ابن أبي سليم - وشهر بن حوشب ثم ذكروا بقية طرق الحديث راجع المسند ٢١٠/٢٩ وأخرجه =

حسن، وإذا وجب قبول ذلك في نسخ فريضة منصوصة فيه، فكيف بسائر البيان والتخصيص؟

ولهذا نجد أن كثيرا من المفسرين يؤكدون على أنه لا يجوز لأحد أن يقول في تفسير الآية بما يخالف قول الرسول ﷺ، ومن ذلك ما ذكره أبو بكر بن العربي عند تفسير قوله تعالى: «ولقد آتيناك سبعا من المثاني والقرآن العظيم»[1]، فبعد أن ذكر خلاف العلماء حول معنى الآية قال: «وتحتمل أن تكون السبع من السور، ويحتمل أن يكون من الآيات، لكن النبي ﷺ قد كشف قناع الاشكال، وأوضح شعاع البيان، ففي الصحيح عند كل فريق ومن كل طريق أنها أم الكتاب والقرآن العظيم حسبما تقدم من قول النبي ﷺ لأبي بن كعب: «هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيت»[2].

وبعد هذا فالسبع المثاني كثير، والكل محتمل، والنص قاطع بالمراد، قاطع بمن أراد التكليف والعناد، وبعد تفسير النبي ﷺ فلا تفسير، وليس للمعترض إلى غيره إلا النكير، وقد كان يمكن لولا تفسير النبي ﷺ أن أحور في ذلك مقالا وجيزا، وأسبك من سنام المعارف إبريزا، إلا أن الجوهر الأعلى من عند النبي ﷺ أولى وأعلى»[3].

= أبو داود رقم [٥١١٥] وابن ماجه [٢٧١٤]، وصححه الألباني في إرواء الغليل حديث رقم ١٦٥٥

(١) الآية ٨٧ من سورة الحجر.

(٢) الحديث أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب ما جاء في فاتحة الكتاب، انظر فتح الباري ٧/٨.

(٣) أحكام القرآن له ١٣/٣

وقال شيخ الإسلام ابن تيميه : « ومما ينبغى أن يعلم أن القرآن والحديث إذا عرف تفسيره من جهة النبى ﷺ لم يحتج فى ذلك إلى أقوال أهل اللغة ، فإنه قد عرف تفسيره وما أريد بذلك من جهة النبى ﷺ ، لم يحتج فى ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم »(١) .

وبعد أن ذكر ابن الوزير بعض النصوص الدالة على وجوب قبول تفسير النبى ﷺ وبيانه للقرآن ، وحكى الإجماع على ذلك قال : « وهذا من المعلوم بالاضطرار ، فإن النبى ﷺ أعلم الناس بمعانى القرآن ، فإذا ثبت عنه ، فلا قول لأحد مع قوله ، ولا رأى لأحد مع قوله ﷺ ، فربنا تعالى هو المنزل ، ونبينا ﷺ هو المبين)(٢) .

وبعد أن ذكر الألوسى أقوال المفسرين فى قوله تعالى : « غير المغضوب عليهم ولا الضالين »(٣) قال : « فمن زعم أن الحمل على ذلك — يعنى الحديث — ضعيف ... لأن اللفظ عام ، والتقييد خلاف الأصل ، فقد ضل ضلالا بعيدا إن كان قد بلغه بما صح عن رسول الله ﷺ ، وإلا فقد تجاسر على تفسير كتاب الله مع الجهل بأحاديث رسول الله ﷺ وهل بعد قول رسول الله ﷺ الصادق الأمين قول لقائل ، أو قياس لقائس ، هيهات هيهات دون ذلك أهوال »(٤) .

وبعد أن عرفت بعضا من أقوال بعض العلماء حول وجوب الأخذ بقول الرسول ﷺ فيما صح عنه فى تفسير كتاب الله تعالى ، ورد ماعداه

---

(١) مجموع الفتاوى له ١٣/٢٧

(٢) إيثار الحق على الخلق ص ١٥٢

(٣) الآية ٧ من سورة الفاتحة

(٤) روح المعانى ١/٦٩

من أقوال لأنها تعتبر من قبيل الانحراف فى تفسير القرآن ، فإليك بعضاً من هذه التفاسير والأقوال المنحرفة التى تخالف ما ثبت عن الرسول ﷺ

١ — ماذكره جار الله الزمخشرى حول تفسير قول الله تعالى : « الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم »(١) حيث فسر الظلم فى الآية بالمعصية المفسقة ، حيث قال : « أى لم يخلطوا إيمانهم بمعصية تفسقهم ، وأبى تفسير الظلم بالكفر لفظ اللبس »(٢) .

قال الزمخشرى عفا الله عنه ذلك برغم ما ثبت عن الرسول ﷺ أنه فسر الظلم بالشرك ، فقد روى البخارى بسنده عن عبد الله بن مسعود — رضى الله عنه — قال : « لما نزلت الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم » شق ذلك على المسلمين ، فقالوا : يا رسول الله وأينا لا يظلم نفسه ؟ قال : ليس ذلك ، إنما هو الشرك ، ألم تسمعوا ما قال لقمان لابنه وهو يعظه « يا بنى لا تشرك بالله إن الشرك لظلم عظيم »(٣) ، (٤) .

والذى حمل الزمخشرى على مخالفة ما ثبت عن النبى ﷺ هو ما اعتقده — حسب أصول مذهبه الاعتزالى — فى مرتكب الكبيرة أنه فى الآخرة مخلد فى النار .

---

(١) الآية ٨٢ من سورة الأنعام .

(٢) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل له ٢/٤٣

(٣) الآية ١٣ من سورة لقمان .

(٤) الحديث : سبق تخريجه بلفظ قريب من هذا ، وهو بهذا اللفظ أخرجه البخارى فى كتاب أحاديث الأنبياء ، باب قول الله تعالى : « ولقد آتينا لقمان الحكمة . . . انظر فتح البارى ٦/٥٣٧ رقم ٣٤٢٩

قال أبو حيان تعقيبا على قول الزمخشرى : « وهذه دفينة اعتزاله أى أن الفاسق ليس له الأمن إذا مات مصرا على الكبيرة ، وقوله : وأبى تفسير الظلم بالكفر لفظ اللبس ، هذا رد على من فسر الظلم بالكفر والشرك وهم الجمهور ، وقد فسره النبى ﷺ بالشرك فوجب قبوله »[1] .

٣ — ومن ذلك أيضا ماجاء عن مجاهد فى تفسير قوله تعالى : « عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا »[2] حيث قال : « يجلسه معه على عرشه »[3] .

وهذا الذى ذكره أمر غيبى من أمور الآخرة ، ولم يقم عليه دليل من كتاب الله ولا من سنة رسول الله ﷺ ، ولم ينقل بسند صحيح عن أحد من الصحابة رضى الله تعالى عنهم ، لذلك فهو غير مقبول ، لأن ماثبت عن النبى ﷺ أن المراد بالمقام المحمود هو الشفاعة عند الله تعالى للخلائق يوم القيامة .

فقد أخرج البخارى بسنده عن ابن عمر — رضى الله عنهما — قال : « إن الناس يصيرون يوم القيامة جثا ، كل أمة تتبع نبيها ، يقولون : يافلان اشفع ، حتى تنتهى الشفاعة إلى النبى ﷺ ، فذلك يوم يبعثه الله المقام المحمود »[4] .

---

(١) البحر المحيط ٤/١٧١

(٢) الآية ٧٩ من سورة الإسراء .

(٣) جامع البيان للطبرى ١٥ / ٩٨ .

(٤) الحديث : أخرجه البخارى فى كتاب التفسير ، تفسير سورة الإسراء ، وانظر فتح البارى ٨/٢٥١ رقم ٤٧١٨ .

وأخرج الطبرى بسنده عن أبى هريرة رضى الله قال : قال رسول الله ﷺ : « عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا » سئل عنها قال : « هى الشفاعة »[1] .

وأخرج الطبرى من طريق أخرى عن أبى هريرة عن النبى ﷺ فى قوله : « عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا » قال : « هو المقام الذى أشفع فيه »[2] .

وذكر ابن كثير فى تفسيره أن هذا القول أيضا هو قول ابن عباس ومجاهد والحسن البصرى ، حيث قال : وقال ابن عباس : هذا المقام المحمود مقام الشفاعة ، وكذا قال ابن أبى نجيح عن مجاهد . وقاله الحسن البصرى[3] .

وحكى ابن عبد البر الإجماع على ذلك ، حيث قال : « وقد روى عن مجاهد أن المقام المحمود : أن يقعده معه يوم القيامة على العرش ، وهذا عندهم — أى عند أهل العلم — منكر فى تفسير الآية ، والذى عليه جماعة العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الخالفين أن المقام المحمود هو الذى يشفع فيه لأمته ، وقد روى عن مجاهد مثل ماعليه الجماعة من ذلك ، فصار إجماعا فى تأويل الآية من أهل العلم بالكتاب والسنة »[4] .

السبب الثانى : اغفال سبب نزول الآية الصحيح عند تفسيرها . لقد

---

(١) جامع البيان ١٥ / ٩٨ وتفسير القرآن العظيم لابن كثير ٥/١٠٨ .

(٢) جامع البيان ١٥/٩٨ ، ومسند أحمد ٢/٤٤١ ، ٥٢٨ ، وقال محققوا المسند : حسن لغيره ، انظر : الموسوعة الحديثية « مسند الإمام أحمد » ١٥ / ٤٢٨ .

(٣) تفسير القرآن العظيم ٥ / ١٠١ .

(٤) التمهيد له ١٩ / ٦٣ ، ٦٤ .

قرر أئمة التفسير أن أهم فوائد معرفة أسباب النزول، أنها تعين على فهم الآية على وجه صحيح[1] فإذا تنازع العلماء فى تفسير آية من كتاب الله تعالى وتعددت أقوالهم، فأصح الأقوال وأولاها بالقبول هو القول الذى يوافق سبب النزول الصحيح الصريح فى السببية، وماعداه هى أقوال مرجوحة، بل مردودة إذا كانت الآية نزلت على سبب معين ولا عموم للفظها[1].

وهذا ما أكده كثير من العلماء فى أقوالهم، ومن ذلك ماقاله أبو جعفر النحاس عند كلامه على قول الله تعالى: «خذ العفو»[2] حيث ذكر خلاف العلماء فى معناها، وهل هى محكمة أو منسوخة، ومن الأقوال التى ذكرها قول عبد الله وعروة ابنى الزبير بن العوام — رضى الله تعالى عنهم —: إنما أنزل الله تعالى: «خذ العفو» من أخلاق الناس[2].

ثم قال — رحمه الله تعالى —: وهذا أولى ماقيل فى الآية لصحة إسناده وأنه عن صحابى يخبر بسبب نزول الآية، وإذا جاء الشىء هذا المجىء لم يسع أحدا مخالفته، والمعنى عليه «خذ العفو» أى السهل من أخلاق الناس ولا تغلظ عليهم ...»[4]

---

(١) انظر مقدمة فى التفسير لابن تيمية ص ١٤.
(٢) راجع الاتقان فى علوم القرآن ١ / ٨٧.
(٣) من الآية ١٩٩ من سورة الأعراف.
(٤) أخرج البخارى فى تفسير سورة الأعراف، انظر: فتح البارى لابن حجر ٨ / ١٥٥ حديث رقم ٤٦٤٣.
(٥) الناسخ والمنسوخ له ٢/٣٦٠.

ومن ذلك ماقاله ابن عطية عند مناقشته للأقوال التى قيلت فى معنى الأنفال، فضعف ما لا يوافق أسباب النزول، ورجح ماوفقها، حيث قال: «وقال على بن صالح بن جنى والحسن فيما حكى المهدوى: (الأنفال) فى الآية ما تجىء به السرايا خاصة. وهذا القول بعيد عن الآية غير ملتئم مع الأسباب المذكورة ... إلى أن قال: وأولى هذه الأقوال وأوضحها: القول الأول الذى تظاهرت الروايات بأسبابه، وناسبه الوقت الذى نزلت الآية فيه»[1].

ومن ذلك أيضاً ما ذكره الشنقيطى عند تفسير قوله تعالى: «ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء إلا ما قد سلف»[2]. فبعد أن ذكر الخلاف فى «ما» من حيث كونها موصولة أو مصدرية، قال: «والذى يظهر وجزم به غير واحد من المحققين أن «ما» موصولة واقعة على النساء التى نكحها الآباء ... لأنهم كانوا ينكحون نساء آبائهم كما يدل له سبب النزول»[3].

ومن الأمثلة التطبيقية التى توضح هذا السبب ما جاء فى تفسير قول الله تعالى: (وليس البر بأن تأتوا البيوت من ظهورها)[4]. حيث اختلف العلماء فى تفسير هذه الآية على أقوال:

الأول: أن المراد بالبيوت: هى المنازل المعروفة، والإتيان هو المجىء إليها ودخولها. قاله ابن عباس وقتادة وغيرهما.

---

(١) انظر: المحرر الوجيز له ٢/٤٩٦ - ٤٩٩.
(٢) الآية ٢٢ من سورة النساء.
(٣) انظر: أضواء البيان له ١ / ٣٧٨.
(٤) الآية ١٨٩ من سورة البقرة.

الثانى : أن المراد بالبيوت : النساء . أمرنا بإتيانهن من القبل لا من الدبر . قاله : ابن زيد .

الثالث : أنها مثل . فقيل : أمر الناس أن يأتوا الأمور من وجوهها .

وقيل : المعنى : ليس البر أن تشدوا فى الأسئلة عن الأهلة وغيرها ، فتأتوا الأمور على غير ما يجب . وقيل غير ذلك[1] .

وأولى هذه الأقوال بالصواب : هو القول الأول ، وذلك لما صح فى سبب نزول هذه الآية من حديث البراء بن عازب — رضى تعالى عنهما — قال : كانت الأنصار إذا حجوا فرجعوا لم يدخلوا البيوت إلا من ظهورها قال : فجاء رجل من الأنصار فدخل من بابه ، فقيل له فى ذلك ، فنزلت هذه الآية : (وليس البر بأن تأتوا البيوت من ظهورها)[2] .

قال أبو بكر بن العربى — بعد أن ذكر الأقوال فى تفسير الآية — : « أما القول أن المراد بها النساء : فهو تأويل بعيد لا يصار إليه إلا بدليل ، فلم يوجد ولا دعت إليه حاجة . وأما كونه مثلا فى إتيان الأمور من وجوهها ، فذلك جائز فى كل آية ، فإن لكل حقيقة مثلا منها ما يقرب

---

(١) راجع هذه الأقوال فى تفسير أحكام القرآن لابن العربى ١/١٤٢، ١٤٣ ، والمحرر الوجيز لابن عطية ١/٢٦١، ٢٦٢ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبى ص ٧٢٠ ، ٧٢١ .

(٢) الحديث : أخرجه البخارى فى كتاب الحج ، باب قول الله تعالى « وأتوا البيوت من أبوابها » ، انظر : فتح البارى لابن حجر ٢/٧٢٧ حديث رقم ١٨٠٣ ، ومسلم فى كتاب التفسير . انظر : شرح النووى على صحيح مسلم ٨/٤٩٢ حديث رقم ٧٣٩٦ .

ومنها ما يبعد . وحقيقة هذه الآية البيوت المعروفة ، بدليل ما روى فى سبب نزولها من طرق متعددة ذكرنا أو عبها عن الزهرى ، محقق أنها المراد بالآية ... »[1] .

وقال القرطبى — بعد أن ذكر الأقوال فى تفسير الآية — : « قلت : القول الأول أصح هذه الأقوال لما رواه البراء — وذكر حديث البراء السابق — ثم قال : وهذا نص فى البيوت حقيقة ... وأما تلك الأقوال فتؤخذ من موضع آخر لا من الآية فتأمله »[2] .

السبب الثالث : القول بما يخالف ما أجمع عليه الصحابة والتابعون وثبت من طريق صحيح .

الصحابة رضى الله تعالى عنهم كانوا عربا خلصا يفهمون القرآن ويدركون معانيه ومراميه بمقتضى سليقتهم العربية فهما لا تعكره عجمة ولا يشوهه شىء من قبيح الابتداع وتحكم العقيدة الزائفة ، وإذا خفى عليهم معنى أودق عليهم مرمى رجعوا إلى رسول الله ﷺ فيبين لهم ما يحتاجون إلى بيانه ، وإن لم يتيسر لهم ذلك رجعوا إلى اجتهادهم ، مع سلامة مقصدهم وحسن فهومهم ورسوخهم فى العلم . فلذلك أقوالهم فى تفسير القرآن هى المعتمدة دون أقوال من خالفهم من أصحاب الأهواء والبدع ،

ومما يدل على اعتماد أقوال الصحابة فى التفسير وترك ما عداها ما يلى : —

١ — قوله تعالى : (والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار

---

(١) انظر أحكام القرآن له ١/١٤٣ .

(٢) انظر : الجامع لأحكام القرآن له ص ٧٢١ .

والذين اتبعوهم بإحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه وأعدلهم جنات تجرى تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً ذلك الفوز العظيم)[1] .

ووجه الدلالة فى هذه الآية : أن الله تعالى أثنى على من اتبعهم ، فإذا قالوا قولا فاتبعهم متبع عليه قبل أن يعرف صحته فهو متبع لهم ، فيجب أن يكون محمودا على ذلك ، وأن يستحق الرضوان .

والرضوان عمن اتبعهم دليل على أن اتباعهم صواب ليس بخطأ ، فإنه لو كان خطأ لكان غاية صاحبه أن يعفى له عنه ، فإن المخطىء إلى أن يعفى عنه أقرب منه إلى أن يرضى عنه ، وإذا كان صوابا وجب اتباعه .

والاتباع عام فى كل الأمور التى يأتى فيها الاتباع ، فى أصول الدين وفى الشرائع ، ومن ذلك تفسير كتاب الله تعالى[2] .

٢ — قوله تعالى : (ومن يشاقق الرسول من بعد ماتبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ماتولى ونصله جهنم وساءت مصيرا)[3] .

وتفسير القرآن بمعان لاتدل عليها ألفاظه ، ولم يقل بذلك أحد من سلف هذه الأمة ، فضلا عن مخالفة ماثبت عنهم ، يعتبر من اتباع غير سبيل المؤمنين المستوجب للعقوبة العظيمة المذكورة فى الآية الكريمة .

٣ — ما رواه البخارى بسنده عن عبد الله بن مسعود عن النبى ﷺ

---

(١) الآية ١٠٠ من سورة التوبة .

(٢) أعلام الموقعين ٤/١٢٣ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، وقواعد الترجيح ١ / ٢٧٢ .

(٣) الآية ١١٥ من سورة النساء .

قال : « خير الناس قرنى ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم .. » الحديث[1] .

ووجه الدلالة فى هذا الحديث : أن النبى ﷺ ، أخبر أن خير الناس قرنه مطلقا ، وذلك يقتضى تقديمهم فى كل باب من أبواب الخير ، وإلا لو كانوا خيرا من بعض الوجوه ، فلا يكونون خير القرون مطلقا ، فلو جاز أن يخطأ الرجل منهم فى حكم وسائرهم لم يفتوا بالصواب — وإنما ظفر بالصواب من جاء وابعدهم وأخطأواهم — لزم أن يكون ذلك القرن خيرا منهم من ذلك الوجه ، لأن القرن المشتمل على الصواب خير من القرن المشتمل على الخطأ فى ذلك الفن ، ثم هذا يتعدد فى مسائل عديدة. ومعلوم أن فضيلة العلم ومعرفة الصواب أكمل الفضائل وأشرفها[2] .

لهذه الأدلة وغيرها أكد العلماء على أنه لايجوز العدول عن أقوال الصحابة والتابعين فى تفسير الآية طالما أنها ثبتت من طريق صحيح .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « فإن الصحابة والتابعين والأئمة إذا كان لهم فى تفسير الآية قول ، وجاء قوم وفسروا الآية بقول آخر لأجل مذهب اعتقدوه ، وذلك المذهب ليس من مذاهب الصحابة والتابعين لهم بإحسان صاروا مشاركين للمعتزلة وغيرهم من أهل البدع فى مثل هـذا .

وفى الجملة : من عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلى

---

(١) الحديث : أخرجه البخارى فى كتاب فضائل الصحابة . راجع فتح البارى ٧ / ٥ حديث رقم ٣٦٥١ . ومسلم فى كتاب الفضائل ، باب فضائل الصحابة ثم الذين يلونهم . راجع شرح النووى ٧ / ٥٩٦ حديث رقم ٦٣٥٤ :

(٢) أعلام الموقعين ٤ / ١٣٦ .

ما يخالف ذلك كان مخطئا فى ذلك ، بل مبتدعا وإن كان مجتهدا مغفورا له خطؤه ، فالمقصود بيان طرق العلم وأدلته ، وطرق الصواب . ونحن نعلم أن القرآن قرأه الصحابة والتابعون وتابعوهم ، وأنهم كانوا أعلم بتفسيره ومعانيه ، كما أنهم أعلم بالحق الذى بعث الله به رسوله ﷺ ، فمن خالف قولهم وفسر القرآن بخلاف تفسيرهم فقد أخطأ فى الدليل والمدلول جميعا »[1] .

وقال ابن القيم : « فإن قيل : ما تقولون فى أقوالهم — يعنى الصحابة — فى تفسير القرآن هل هى حجة يجب المصير إليها ؟ قيل : لاريب أن أقوالهم فى التفسير أصوب من أقوال من بعدهم ، وقد ذهب بعض أهل العلم إلى أن تفسيرهم فى حكم المرفوع ، قال أبو عبد الله الحاكم فى مستدركه وتفسير الصحابى عندنا فى حكم المرفوع[2] .

ومراده أنه فى حكمه فى الاستدلال به والاحتجاج ، لا أنه إذا قال الصحابى فى الآية قولا ، فلنا أن نقول هذا القول قول رسول الله ﷺ أو قال رسول الله ﷺ .

وله وجه آخر ، وهو أن يكون فى حكم المرفوع بمعنى أن رسول الله ﷺ ، بين لهم معانى القرآن وفسره لهم كما وصفه الله تعالى بقوله : (لتبين للناس ما نزل إليهم)[3] ، فبين لهم القرآن بيانا شافيا كافيا ، وكان إذا أشكل على أحد منهم معنى سأله عنه فأوضحه له ، كما سأله الصديق

(١) مقدمة فى أصول التفسير ص ٤٩ ، ٤٠ .
(٢) انظر المستدرك ١ /٢٣ ، ١٢٣ ، ٥٤٢
(٣) الآية ٤٤ من سورة النحل .

رضى الله عنه ـ عن قوله تعالى : « من يعمل سوءاً يجزى به »[1] فبين له المراد ، وكما سأله الصحابة عن قوله تعالى : « الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم »[2] فبين لهم معناها . . . . وكما سأله عمر عن الكلالة فأحاله على آية الصيف التى فى آخر سورة النساء ، وهذا كثير جدا فإذا نقلوا لنا تفسير القرآن فتارة ينقلونه عنه بلفظه ، وتارة بمعناه ، فيكون ما فسروا بألفاظهم من باب الرواية بالمعنى ، كما يروون عنه السنة تارة بلفظها وتارة بمعناها ، وهذا أحسن الوجهين والله أعلم[3] .

ومن هنا نقول : إن كل تفسير للقرآن يخالف تفسير الصحابة ـ رضوان الله تعالى عليهم ـ فهو تفسير باطل مردود ، وذلك مثل تفاسير أهل البدع والروافض وغيرهم من فرق الضلال الذين سبق الحديث عن تفاسيرهم فى المبحث الأول .

ومن الأمثلة على ذلك أيضا ماجاء فى تفسير قوله تعالى : « ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم فى السبت فقلنا لهم كونوا قردة خاسئين »[4] .

حيث ذهب عامة المفسرين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى أن المسخ فى هذه الآية كان مسخا حقيقيا معنويا وصوريا . مسخت قلوبهم ومسخت صورهم قردة .

وقد روى هذا القول من طرق عن ابن عباس ، وقتادة ، والسدى ، وغيرهم ، وهو قول عامة المفسرين بعدهم .

(١) الآية ١٢٣ من سورة النساء .
(٢) الآية ٨٢ من سورة الأنعام .
(٣) أعلام الموقعين ٥/١٥٣ ، ١٥٤ .
(٤) الآية ٦٥ من سورة البقرة .

وذهب مجاهد إلى أن المسخ كان معنويا لا صوريا ، مسخت قلوبهم ، ولم يمسخوا قردة ، وإنما مثل ضربه الله لهم مثل ماضرب مثل الحمار يحمل أسفارا [١] .

وهذا القول من مجاهد غريب حيث خالف فيه عامة المفسرين فضلا عن مخالفته للظاهر من السياق فى هذا المقام وفى غيره ، قال الله تعالى : « قل هل أنبئكم بشر من ذلك مثوبة عند الله من لعنه الله وغضب عليه وجعل منهم القردة والخنازير وعبد الطاغوت » [٢] .

قال ابن جرير الطبرى فى معرض رده لقول مجاهد : « وهذا القول الذى قاله مجاهد ، قول لظاهر مادل عليه كتاب الله . وذلك أن الله أخبر فى كتابه جعل منهم القردة والخنازير وعبد الطاغوت . . .

هذا مع خلاف قول مجاهد قول جميع الحجة التى لايجوز عليها الخطأ فيما نقلته مجمعة عليه . وكفى دليلا على فساد قول ، إجماعها على تخطئته » [٣] .

وقال القرطبى — بعد أن ذكر قول مجاهد — : ولم يقله غيره من المفسرين فيما أعلم [١] .

---

(١) انظر : الجامع لأحكام القرآن ص ٣٧٧

(١) انظر : هذه الأقوال فى تفسير جامع البيان ١ /٢٦٣ ، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير ١/١٥٠ ، ١٥١ .

(٢) الآية ٦٠ من سورة المائدة .

(٣) انظر : جامع البيان ١ / ٢٦٣ ، ٢٦٤ بتصرف .

وقال ابن كثير — بعد أن ذكر قول مجاهد — : وهذا قول غريب خلاف الظاهر من السياق فى هذا المقام وفى غيره [٢] .

السبب الرابع : الاعتماد فى تفسير الآيات على الأحاديث الضعيفة والموضوعة لأى سبب من الأسباب [٣] .

لقد كان التفسير من الميادين الفسيحة التى كثر فيها الوضع ، وجال فيها الوضاعون وصالوا ، ونشطوا فيها نشاطا كبيرا ، فتارة كانوا يضعون الأحاديث فى أسباب النزول بغية أن يفسروا القرآن فى ضوئها على حسب أهوائهم ، وتارة أخرى كانوا يضعون الأحاديث فى المراد من بعض الآيات انتصاراً لمذهب معين ، وتارة ثالثة كانوا يضعون الأحاديث فى تحديد المعنى للآيات ، مثلما فعل البـاطنية الذين كانوا يفسرون القرآن تفسيراً رمزيا ، ويستدلون على تفاسيرهم ببعض الأحاديث الموضوعة .

لذلك فقد حذر كثير من العلماء من الاعتماد فى التفسير على الأحاديث الضعيفة — التى لا ينجبر ضعفها — والأحاديث الموضوعة ، لأن ذلك يؤدى إلى الانحراف فى تفسير كتاب الله تعالى ، والقول على الله بغير علم .

---

(٢) انظر : تفسير القرآن العظيم ١ / ١٥١

(٣) راجع أسباب الوضع فى التفسير فى كتاب الدخيل فى تفسير القرآن الكريم للدكتور / عبد الوهاب فايد رحمه الله تعالى ١٢/٢ — ٢٢ ، وفى كتاب الدخيل فى التفسير لأستاذنا الدكتور / إبراهيم عبد الرحمن خليفة ص ٤٢٤ — ٤٦٠

قال الزركشي : « لطالب التفسير مآخذ كثيرة ، أمهاتها أربعة : الأول: النقل عن الرسول ﷺ ، وهذا هو الطراز الأول ، لكن يجب الحذر من الضعيف فيه والموضوع فإنه كثير ، وإن سواد الأوراق سواد في القلب ، وقال الميموني : سمعت أحمد بن حنبل يقول : « ثلاث كتب ليس لها أصول : المغازي والملاحم والتفسير ، قال المحققون من أصحابه : ومراده أن الغالب ليس لها أسانيد صحاح متصلة ، وإلا فقد صح من ذلك كثير[1] .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : « وفي التفسير من هذه الموضوعات قطعة كبيرة ، مثل الحديث الذي يرويه الثعلبي والواحدي والزمخشري في فضائل سور القرآن سورة سورة ، فإنه موضوع باتفاق أهل العلم ، والثعلبي نفسه كان فيه خير ودين ولكنه كان حاطب ليل ، ينقل ما وجد في كتب التفسير من صحيح وضعيف وموضوع ، والواحدي صاحبه كان أبصر منه بالعربية ، ولكن هو أبعد عن السلامة واتباع السلف... والموضوعات في كتب التفسير كثيرة ، منها الأحاديث الكثيرة الصريحة في الجهر بالبسملة ، وحديث علي الطويل في تصدقه بخاتمه في الصلاة ، فإنه موضوع باتفاق أهل العلم ، ومثل ما روي في قوله : « ولكل قوم هاد »[2] إنه علي ، « وتعيها إذن واعية »[3] أذنك ياعلي »[4] .

ومن أبرز الموضوعات في التفسير « قصة الغرانيق » التي وضعها

---

(١) البرهان في علوم القرآن ١٥٦/٢

(٢) الآية ٧ من سورة الرعد

(٣) الآية ١٢ من سورة الحاقة

(٤) مقدمة في أصول التفسير ص ٣١ ، ٣٢

الزنادقة وأولياء الشيطان . واتخذ منها المستشرقون فيما بعد ذريعة قوية — في زعمهم — للطعن في نبوة الرسول ﷺ وقرآنه الذي جاء به .

لذلك فقد تناولها كثير من العلماء القدامى والمحدثين بالنقد والتفنيد لبيان زيفها وبطلانها[1] .

وهذه القصة التي ذكرها بعض المفسرين عند تفسير قوله تعالى : «وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلا إذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته فينسخ الله ما يلقي الشيطان ثم يحكم الله آياته والله عليم حكيم »[2] .

ملخصها أن الرسول ﷺ لما نزلت عليه سورة النجم أخذ يقرؤها على الناس ، ويلقيها على مسامع المشركين ، فلما بلغ قوله تعالى : « أفرأيتم اللات والعزى . ومناة الثالثة الأخرى »[3] ألقى الشيطان بعد ذلك في قراءة الرسول صلى الله عليه وسلم جملتين فاسدتين هما :

---

(١) انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ص ٤٤٧٣ وما بعدها ، ومفاتيح الغيب للرازي ٢٩٨/١١ وما بعدها ، والبحر المحيط لأبي حيان ٣٨١/٦ وما بعدها ، وروح المعاني للآلوسي ١٧٦/١٧ وما بعدها ، والاسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير ص ٤٤٢ وما بعدها ، والدخيل في تفسير القرآن الكريم لأستاذنا الدكتور/ عبد الوهاب فايد ٤٢/٢ وما بعدها

(٢) الآية ٥٢ من سورة الحج

(٣) الآية ١٩ ، ٢٠ من سورة النجم

« تلك الغرانيق العلا ، وإن شفاعتهن لترتجى » فسر المشركون بذلك سروراً عظيما ، لأنه ذكر آلهتهم بخير ، فلما سجد الرسول ﷺ فى آخر السورة سجد معه المشركون .

وهذه القصة كما ترى باطلة منكرة ، وإن قال الحافظ ابن حجر — رحمه الله تعالى — لها طريقان صحيحان مرسلان ، لأن مايمس عصمة النبى ﷺ ويتصل بصميم العقيدة لا تقبل فيه الأسانيد الصحيحة فضلا عن المراسيل .

وأول نكارة فى تلك القصة : تسلط الشيطان على النبى ﷺ بإلقاء شىء على لسانه وهو لا يعلم ، مع أن من البدهيات العقلية عصمة النبى من الشيطان . فكيف تمكن منه فى هذه الحادثة ؟! هل كان نائما ؟ لنفرض ذلك !! فهو معصوم أيضاً فى نومه . ولذا كانت رؤيا الأنبياء وحيا يعمل بها فى التشريع ، كما فى قصة الذبيح إسماعيل عليه السلام .

ثم كيف خفى على النبى ﷺ تناقض الكلامين ؟! إذ « الأخرى » صفة ذم ، وكلام الشيطان المقحم مدح ، وهل يجوز فى عقل أن يمتزج كلامان متناقضان على لسان أفصح العرب ، وأعلمهم بكتاب الله تعالى . ثم لا يشعر بتناقضهما !! ثم بعد هذا كله كيف يسلى الله نبيه بأن جميع الرسل تمكن الشيطان من أن يلقى على لسانهم مالم يوحى إليهم ، ومامعنى العصمة الواجبة فى حقهم عقلا إذن ؟!

السبب الخامس : الاعتماد على الإسرائيليات فى تفسير النص القرآنى .

إن دخول الإسرائيليات فى تفسير القرآن الكريم يرجع إلى عهد الصحابة — رضى الله عنهم — ، وذلك لاتفاق القرآن مع التوراة والإنجيل

فى ذكر بعض المسائل ، مع فارق واحد وهو الإيجاز فى القرآن والبسط والإطناب فى التوراة والإنجيل .

لذلك كان بعض الصحابة إذا مر على قصة من قصص القرآن يجد من نفسه ميلا إلى أن يسأل عن بعض ماطواه القرآن منها ولم يتعرض له ، فلا يجد من يجيبه على سؤاله سوى هؤلاء النفر الذين دخلوا فى الإسلام(١) ، وحملوا إلى أهله ما معهم من ثقافة دينية ، فألقوا إليهم ما ألقوا من الأخبار والقصص الدينى .

غير أن الصحابة — رضى الله تعالى عنهم — لم يسألوا أهل الكتاب عن كل شىء ، ولم يقبلوا منهم كل شىء ، بل كانوا يسألون عن أشياء لا تعدو أن تكون توضيحا للقصة وبيانا لما أجمله القرآن منها ، مع توقفهم فيما يلقى إليهم ، فلا يحكمون عليه بصدق أو بكذب مادام يحتمل كلا الأمرين ، امتثالا لقول الرسول ﷺ : « لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم وقولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا ... »(٢) .

كما أنهم لم يسألوهم عن شىء مما يتعلق بالعقيدة ، أو يتصل بالأحكام ، كما أنهم كانوا لا يسألون عن الأشياء التى يشبه أن يكون السؤال عنها نوعا من اللهو والعبث ، كالسؤال عن لون كلب أهل الكهف ، والبعض

---

(١) هؤلاء النفر هم : عبد الله بن سلام ، وكعب الأحبار ، ووهب ابن منبه ، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج .

(٢) الحديث : أخرجه البخارى فى كتاب التفسير ، تفسير سورة البقرة ، باب : « قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا .. » انظر : فتح البارى ٨/٢٠ رقم ٤٤٨٥ .

الذى ضرب به القتيل من البقرة ، ومقدار سفينة نوح ونوع خشبها . . . وغير ذلك مما كانوا يعدونه قبيحا من قبيل تضييع الأوقات .

بل بلغ الأمر بالصحابة أنهم كانوا إذا سألوا أهل الكتاب عن شىء فأجابوا عنه خطأ ردوا عليهم خطأهم ، وبينوا لهم وجه الصواب فيه يشهد بذلك ماروواه البخارى بسنده عن أبى هريرة — رضى الله عنه — أن الرسول — ﷺ — ذكر يوم الجمعة فقال : « فيها ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلى يسأل الله تعالى شيئاً إلا أعطاه إياه » وأشار بيده يقللها[1] .

فقد اختلف السلف فى تعيين هذه الساعة وهل هى باقية ، وإذا كانت باقية ، فهل هى فى جمعة واحدة من السنة ، أو فى كل جمعة منها؟ ونجد أبا هريرة يسأل كعب الأحبار عن ذلك فيجيبه كعب أنها فى جمعة واحدة من السنة ، فيرد عليه أبو هريرة قوله هذا ويبين له أنها فى كل جمعة .

فيرجع كعب إلى التوراة ، فيرى الصواب مع أبى هريرة ، فيرجع إليه[2] .

أما التابعون فقد توسعوا فى الأخذ عن أهل الكتاب ، وكثرت الإسرائيليات فى التفسير ، وذلك راجع إلى كثرة الداخلين فى الإسلام من أهل الكتاب ، وشدة ميل التابعين إلى سماع تفاصيل القصص والأحداث التى أجملها القرآن .

ثم جاء بعد عصر التابعين من عظم شغفه بالإسرائيليات ، وأفرط

---

(١) الحديث : أخرجه البخارى فى كتاب الجمعة ، باب الساعة التى فى يوم الجمعة فتح البارى ٢ / ٤٨٢ رقم ٩٢٥

(٢) فتح البارى لابن حجر ٢ / ٤٨٣ ، ٤٨٤

بالأخذ منها ، حتى وصلوا إلى درجة أصبحوا معها لا يردون قولا ولو كان مما لا يقبله العقل أو يتنافى مع صريح النقل ، فلما جاء عصر تدوين التفسير ملئت مصنفاته بالخرافات الإسرائيلية التى كانت سببا فى عدم الثقة بكل ما فى هذه الكتب ، وإيجاد ثغرة نفذ منها من أراد الطعن فى الإسلام .

وبعد أن عرفت كيف تسللت الإسرائيليات إلى كتب التفسير ، فنقول : إنه لا يجوز بحال الاعتماد عليها فى تفسير القرآن ، لأنها إما أن يعلم كذبها بما عندنا من الشريعة ، وإما أن يعلم صدقها ، وإما أن تكون من المسكوت عنه ، لكنها أقرب إلى الخرافة والكذب وتحيلها العقول السليمة ، وإما أن تكون من المسكوت عنه ، والعقول لا تحيل وقوعها ، فهذه أربعة أقسام للإسرائيليات .

فالقسم الأول : وهو ما علم كذبه بشهادة شرعنا له بالبطلان يجب رده واطراحه ، ولا تجوز حكايته إلا على سبيل التنبيه على بطلانه[1] .

والقسم الثانى : وهو ما علم صدقه بشهادة شرعنا له بالصحة .

فإذا ذكر هذا القسم إنما يذكر استشهادا لا اعتقادا ، ولا حاجة لنا فيه استغناء بما ثبت فى شرعنا ، وإذا ذكر فى التفسير لا يكون هو المفسر للآية ، بل المفسر للآية هو ما ثبت فى شرعنا ، فانتفى كون الآية مفسرة بها ومحمولة عليها .

---

(١) راجع البداية والنهاية لابن كثير ١/ ٥

والقسم الثالث هو ما كان من المسكوت عنه ، لكن العقول السليمة تحيله ، ويغلب على الظنون كذبه ، وهو أقرب إلى الخرافة — كجبل قاف المذعوم ، والحوت « نون » الذى تحمل عليه الأرض .

والقسم الرابع : وهو ما كان من المسكوت عنه ، ولا تحيله العقول السليمة ، ولا يغلب على الظنون كذبه ، فيجب فى مثل هذا التوقف ، فلا يحكم عليه بصدق أو كذب ، وعلى هذا القسم ينزل قول النبى ﷺ : « لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم وقولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا ... »[1] .

قال الحافظ ابن حجر فى شرح هذا الحديث : « أى إذا كان ما يخبرونكم به محتملا لئلا يكون فى نفس الأمر صدقاً فتكذبوه ، أو كذبا فتصدقوه ، فتقعوا فى الحرج ، ولم يرد النهى عن تكذيبهم فيما ورد شرعنا بخلافه ولا عن تصديقهم ، فيما ورد شرعنا بوفاقه ، نبه على ذلك الشافعى — رحمه الله — »[2] .

وقال الحافظ ابن كثير فى قول النبى ﷺ — : « حدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج » هذا محمول على الإسرائيليات المسكوت عنها عندنا ، فليس عندنا ما يصدقها ولا ما يكذبها ، فيجوز روايتها للاعتبار .

وهذا القسم أكثر الأقسام ذكراً فى كتب التفسير ، وغالبه فى تحديد مبهمات لا فائدة للأمة فى تحديدها ، كأسماء أصحاب الكهف ، ولون

---

(١) الحديث : سبق تخريجه .

(٢) راجع فتح البارى له ٨/٢٠

كلبهم ، ومكان الكهف ، وعدد الدراهم التى اشترى بها يوسف عليه السلام ، أما ما تحتاجه الأمة فقد بينه لنا رسول الله — ﷺ — وشرحه وأوضحه عرفه من عرفه وجهله من جهله[1] .

فإذا كان حكم هذا النوع هو التوقف فى التصديق والتكذيب ، فلا يصح تفسير كلام الله بأمور مشكوك فى صدقها وكذبها ، فلربما حملت الآية عليها فكانت كذباً ، فيكون قد فسر كلام الله تعالى بالكذب حقيقة ، أو يكون قد خولف أمر النبى ﷺ ، وذلك باعتقادنا صدق هذه الإسرائيليات ، وأى تصديق لها أعظم من جعلها بيانا لمراد الله تعالى فيما أبهمه عن خلقه .

وكلا الأمرين باطل ، فالقرآن حق ولا يحمل إلا على حق ، واعتقادنا فى الاسرائيليات المسكوت عنها التوقف ، فتعين صحة عدم تفسير آيات القرآن بهذه الإسرائيليات .

ويؤكد الشيخ أحمد شاكر على ذلك فيقول : « إن إباحة التحدث عنهم فيما ليس عندنا دليل على صدقه ولا كذبه شىء ، وذكر ذلك فى تفسير القرآن ، وجعله قولا أو رواية فى معنى الآيات ، أو فى تعيين ما لم يعين فيها ، أو فى تفصيل ما أجمل فيها شىء آخر ، لأن فى إثبات مثل ذلك بجوار كلام الله ما يوهم أن هذا الذى لا نعرف صدقه ولا كذبه مبين لمعنى قول الله سبحانه ، ومفصل لما أجمل فيه ، وحاشا لله ولكتابه من ذلك .

وإن رسول الله — ﷺ — إذا أذن بالتحدث عنهم — أمرنا

---

(١) انظر : البداية والنهاية ١/٥

أن لا نصدقهم ولا نكذبهم ، فأى تصديق لرواياتهم وأقاويلهم أقوى من أن نقرنها بكتاب الله ونضعها منه موضع التفسير أو البيان ؟ اللهم غفراً[1] .

ويقول ابن العربى فى معرض رده لما ذكر من الإسرائيليات فى قصة أيوب عليه السلام : ولم يصح عن أيوب فى أمره إلا ما أخبرنا الله عنه فى كتابه فى آيتين :

الأولى : قوله تعالى : « وأيوب إذ نادى ربه أنى مسنى الضر »[2] .

والثانية : فى « ص » : « أنى مسنى الشيطان بنصب وعذاب »[3] .

وأما النبى ﷺ : فلم يصح عنه أنه ذكره بحرف واحد إلا قوله : « بينما أيوب يغتسل إذ خر عليه رجل من جراد من ذهب ... » الحديث[4] ، وإذا لم يصح فيه قرآن ولا سنة إلا ما ذكرنا ، فمن الذى يوصل السامع إلى أيوب خبره ، أم على أى لسان سمعه ؟ ، والإسرائيليات مرفوضة عند العلماء على البتات ، فأعرض عن سطورها بصرك ، وأصم عن سماعها أذنيك ، فإنها لا تعطى فكرك إلا خيالا ، ولا تزيد

---

(١) عمدة التفسير له ١/١٥ طبعة دار المعارف بمصر .

(٢) الآية ٨٣ من سورة الأنبياء :

(٣) الآية ٤١ من سورة ص .

(٤) الحديث : أخرجه البخارى فى كتاب الغسل ، باب من اغتسل عريانا وحده فى الخلوة ، ومن تستر فالتستر أفضل من حديث أبى هريرة رضى الله عنه . انظر فتح البارى ١/٤٦٠ رقم ٢٧٩

ولا تزيد فؤادك إلا خبالا »[1] .

فمن خلال ما سبق يمكن أن نقول إن الاعتماد فى تفسير القرآن على الإسرائيليات يعد انحرافا فى التفسير ، لأن جميع أقسام الإسرائيليات لا يصح تفسير القرآن بها كما قرر ذلك كثير من العلماء .

---

[1] راجع أحكام القرآن للقرطبى « تفسير سورة ص » ص ٥٤—٥٦

المبحث الثالث

الأسباب المتعلقة باللغة

وانحرافات التفسير اللغوية منها مايتعلق بالمعانى اللغوية ، ومنها مايتعلق بالقواعد النحوية ، ومنها مايتعلق بالقراءات وتوجيهها ، وسوف أذكر فى هذا المبحث أهم الأسباب المتعلقة بكل نوع من ذلك مقتصرا على ذكر مثال واحد ، وذلك فيما يلى :

أولا : مايتعلق بالمعانى اللغوية :

السبب الأول : تفسير اللفظ القرآنى بغير مايدل عليه فى لغة العرب .

لقد نزل القرآن بلغة العرب ، وهذا يعنى أنه جار فى ألفاظه ومعانيه وأساليبه على لسان العرب ، قال تعالى : « إنا جعلناه قرآنا عربياً »[1] . وكان نزوله على أفصح العرب وهو الرسول ﷺ ، والذى بعث فيهم هم أهل ذلك اللسان ، فجرى الخطاب بالقرآن على معتادهم فى لسانهم .

ومن ثم فإنه لايصح أن يفهم كتاب الله تعالى إلا من الطريق الذى نزل عليه ، وهو اعتبار لغة العرب فى ألفاظها ومعانيها وأساليبها ، وأما أن تفسر ألفاظ القرآن بغير مايدل عليها فى لغة العرب ، فإن ذلك يعد

---

(١) الآية ٣ من سورة الزخرف .

انحرافا فى تفسير القرآن ، وخطأ فى التأويل ، وتحميل ألفاظ القرآن مالاتحتمل من المعانى .

ومن الأمثلة على ذلك ماروى عن محمد بن كعب القرظى فى تفسير قوله تعالى : « يوم ندعو كل أناس بإمامهم »[1] من أن إماما جمع أم ، وأن الناس يدعون يوم القيامة بأمهاتهم لا بآبائهم .

وقد ندد الزمخشرى بهذا التفسير ، وتهكم عليه واعتبره من بدع التفاسير حيث قال : « ومن بدع التفاسير أن الإمام جمع أم ، وأن الناس يدعون يوم القيامة بأمهاتهم ، وأن الحكمة من الدعاء بالأمهات دون الآباء رعاية حق عيسى عليه السلام ، وإظهار شرف الحسن والحسين ، وأن لايفتضح أولاد الزنا ، وليت شعرى أيهما أبدع : أصحة لفظه أم بهاء حكمته ؟ »[2] .

كما ندد الآلوسى — رحمه الله تعالى — هذا التفسير من حيث اللفظ والمعنى فقال : « ووجه عدم قبوله على مافى الكشف ، أما أولا فلأن إمام جمع أم غير شائع ، وإنما المعروف إمهات ، وأما ثانيا فلأن رعاية حق عيسى عليه السلام فى امتيازه بالدعاء بالأم ، فإن خلقه من غير أب كرامة له ، لاغض منه ليجبر بأن الناس أسوته فى انتسابهم إلى الأمهات ، وإظهار شرف الحسنين بدون ذلك أتم ، فإن أباهما خير من أمهما ، مع أن أهل البيت كحلقة مفرغة ، وأما افتضاح أولاد الزنا فلافضيحة إلا للأمهات ، وهى حاصلة ، دعى غيرهم بالأمهات أو بالآباء ، ولا ذنب لهم فى ذلك ، حتى يترتب عليه الافتضاح »[3] .

---

(١) الآية ٧١ من سورة الإسراء .
(٢) انظر تفسير الكشاف ٦٨٢/٢ .
(٣) روح المعانى ١٢١/١٥ .

كما أن هذا التفسير مردود بما رواه أبو داود بسنده عن أبي الدرداء قال قال : رسول الله ﷺ : « إنكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم وأسماء آبائكم فأحسنوا أسماءكم »[1] .

وقد ترجم البخاري لذلك بقوله : « باب ما يدعى الناس بآبائهم » ، ثم روى بسنده عن ابن عمر — رضي الله عنهما — أن رسول الله ﷺ ، قال « إن الغادر يرفع له لواء يوم القيامة يقال : هذه غدرة فلان ابن فلان »[2] .

فهذان الحديثان يفيدان أن الناس يدعون يوم القيامة بأسماء آبائهم . وعلى ذلك نقول : إن الإمام في الآية لفظ مفرد ، وهو المقتدى به ، والمتبع عاقلا كان أو غيره ، والمعنى : يوم ندعو كل أناس من بني آدم بمن ائتموا به من نبي أو مقدم في الدين ، أو كتاب أو دين ، فيقال : يا أتباع فلان ، يا أهل دين كذا ، أو كتاب كذا والله أعلم[3] .

السبب الثاني : عدم حمل كلام الله تعالى على المعروف والمشهور من كلام العرب ، واللجوء إلى الغريب والشاذ والضعيف والمنكر .

---

(١) الحديث : أخرجه في كتاب الأدب ، باب في تغيير الأسماء ٤/٢٨٧ وقال ابن أبي ذكريا لم يدرك أبا الدرداء . وقال المنذري : عبد الله بن أبي زكريا ثقة عابد لم يسمع من أبي الدرداء ، فالحديث منقطع .

(٢) الحديث : أخرجه البخاري في كتاب الأدب . راجع فتح الباري ١٠ / ٥٧٨ رقم ٦١٧٧ .

(٣) راجع تفسير الكشاف ٢ / ٦٨٢ ، والدخيل في تفسير القرآن الكريم ١ / ٧٣ .

من الواجب أن يفسر القرآن الكريم ويحمل على أحسن المحامل وأفصح الوجوه ، فلا يحمل على معنى ركيك ، ولا لفظ غريب أو شاذ ، وإنما على المعروف عند العرب من الأوجه المطردة ، ويحمل أيضاً على المعاني والعادات والعرف الذي نزل به القرآن والسنة ، دون ما حدث واستجد بعد التنزيل ، وذلك لأن القرآن أفصح الكلام ، ونزل على أفصح اللغات وأشهرها ، فلا يعدل به عن ذلك كله وله فيها وجه صحيح .

قال ابن جرير : « وغير جائز حمل كتاب الله تعالى ووحيه — جل ذكره — على الشواذ من الكلام وله في المفهوم الجاري بين الناس وجه صحيح موجود »[1] .

وقال العز بن عبد السلام : « وعلى الجملة فالقاعدة في ذلك أن يحمل القرآن على أصح المعاني ، وأفصح الأقوال ، فلا يحمل على معنى ضعيف ، ولا على لفظ ركيك »[2] .

لذلك نقول : إن تفسير القرآن بلغة غريبة أو شاذة أو ضعيفة هو انحراف في التفسير ، وخطأ في التأويل ، ومن ذلك ما ذكر في تفسير قوله تعالى : (فلما رأينه أكبرنه وقطعن أيديهن وقلن حاش لله ما هذا بشرا إن هذا إلا ملك كريم »[3] ، فقد قيل : إن « أكبرن » بمعنى : حضن .

وقد وجه الآلوسي هذا القول الذي قيل إنه مروي عن ابن عباس في تفسير الآية ، ثم أعقبه بالرد عليه ، وتضعيف نسبته إلى ابن عباس ، وبين

---

(١) جامع البيان له ٢ / ٤٦٨ .

(٢) الإشارة إلى الإيجاز ص ٢٢٠ .

(٣) الآية ٣١ من سورة يوسف .

أن المعنى الصحيح للآية هو : أن النسوة لما رأين يوسف عليه السلام أكبرنه أى أعظمنه ودهشن برؤية جماله الفائق الرائع الرائق ، فإن فضل جماله على جمال كل جميل كان كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب[1] .

السبب الثالث : تفسير اللفظ القرآنى بمعنى مستهجن لايصح حمل القرآن عليه .

من الواجب على المفسر أن يجنب تفسيره للقرآن المعانى المستهجنة القبيحة ، وينزه ساحة القرآن عنها ، وينزله على المعانى الفخيمة التى تليق بجلال منزله .

قال ابن القيم : « للقرآن عرف خاص ، ومعان معهوده لا يناسبه تفسيره بغيرها ، ولا يجوز تفسيره بغير عرفه والمعهود من معانيه ، فإن نسبة معانيه إلى المعانى كنسبة ألفاظه إلى الألفاظ بل أعظم، فكما أن ألفاظه ملوك الألفاظ وأجلها وأفصحها ولها من الفصاحة أعلى مراتبها التى يعجز عنها قدر العالمين ، فكذلك معانيه أجل المعانى وأعظمها وأفخمها ، فلا يجوز تفسيره بغيرها من المعانى التى لا تليق به . . . »[2] .

ومع هذا فقد انحرف بعض العلماء فى تفسيرهم للقرآن الكريم ، وفسروا بعض ألفاظه بمعانى مستهجنة لا يصح بحال حمل القرآن عليها ومن أمثلة ذلك ما ذكر فى تفسير قوله تعالى : (واللاتى تخافون نشوزهن

(١) روح المعانى ١٢ / ٢٢٩ .
(٢) بدائع الفوائد ٣ / ٢٧ ، ٢٨ .

فعظوهن واهجروهن فى المضاجع واضربوهن . .)[1] ، حيث قيل : إن معنى قوله تعالى : « واهجروهن » أى أكرهوهن على الجماع واربطوهن ، من هجر البعير إذا ربطه بالهجار .

وهذا ولا شك معنى مستهجن لايليق بالقرآن الكريم ولا بجلال ألفاظه ، وقد علق الزمخشرى على هذا التفسير بقوله : « وهذا من تفسير الثقلاء »[2] .

والهجر فى الآية بمعنى الترك قال الآلوسى : « واهجروهن فى المضاجع : أى مواضع الاضطجاع ، والمراد اتركوهن منفردات فى مضاجعهن ، فلا تدخلوهن تحت اللحف ، ولا تباشروهن ، فيكون الكلام كناية عن ترك جماعهن ، وإلى ذلك ذهب ابن جبير . وقيل : المراد اهجروهن فى الفراش بأن تولوهن ظهوركم فيه ، ولا تلتفتوا إليهن ، وروى ذلك عن أبى جعفر رضى الله عنه ، ولعله كناية أيضاً عن ترك الجماع »[3] .

ثانيا : ما يتعلق بالقواعد النحوية :

فمن الواجب أن يحمل كتاب الله تعالى على أقوى الوجوه الإعرابية وأشهرها وأفصحها ، وأن يجتنب الأوجه الضعيفة والشاذة والغريبة .

وقد أكد على ذلك كثير من العلماء ، حيث قال أبو حيان فى مقدمة تفسيره : « . . وأنه ينبغى أن يحمل القرآن على أحسن إعراب وأحسن

(١) الآية ٣٤ من سورة النساء
(٢) انظر الكشاف ١ / ٥٠٧ .
(٣) روح المعانى ٥ / ٢٥ .

تركيب ، إذ كلام الله أفصح الكلام ، فلا يجوز فيه . جميع ما يجوزه النحاة فى شعر الشماخ والطرماح وغيرهما من سلوك التقادير البعيدة ، والتراكيب القلقة والمجازات المعقدة »[1] .

وقال الزركشى : « ويجب على المعرب تجنب الأعاريب المحمولة على اللغات الشاذة ، فإن القرآن نزل بالأفصح من لغة قريش . قال الزمخشرى فى كشافه القديم : القرآن لا يعمل فيه إلا على ما هو فاش دائر على ألسنة فصحاء العرب دون الشاذ والنادر الذى لا يعثر عليه إلا فى موضع أو موضعين »[2] .

وقال الآلوسى : « ولا يخفى لدى كل منصف أنه لا ينبغى لمؤمن حمل كلام الله تعالى وهو أعلى مراتب البلاغة والفصاحة على ما هو أدنى من ذلك ، لأنه مسخ لكتاب الله تعالى عن شأنه ، وإهباط له عن شأواه »[3] .

وبالرغم من ذلك فإننا نجد كثيرا من المعربين قد اعتمدوا تخريجات نحوية مضطربة شاذة أو ضعيفة أدت إلى خلل فى معانى كتاب الله تعالى ، وحرفت الكلم عن مواضعه .

ومن أمثلة ذلك ما ذكره أبو عبيدة فى إعراب « الكاف » من قوله تعالى : (كما أخرجك ربك من بيتك بالحق)[4] ، بأنها حرف قسم .

---

(١) البحر المحيط ٤/١ ، ٥ .
(٢) البرهان فى علوم القرآن ٣٠٤/١ .
(٣) روح المعانى ٣٤٣/١ .
(٤) الآية ٥ من سورة الأنفال .

حيث قال : « مجازها مجاز القسم ، كقولك والذى أخرجك ربك ، لأن « ما » فى موضع « الذى »[1] .

وقد رد قول أبى عبيدة هذا عامة العلماء ، لأجل عدم استعمال العرب للكاف بمعنى واو القسم . ولبعده وضعفه من حيث المعنى[2] .

ومن ذلك أيضاً ما ذكره بعضهم من أن « ما » فى قوله تعالى : (قال فبما أغويتنى لأقعدن لهم صراطك المستقيم)[3] ، استفهامية ، أى فبأى شىء أغويتنى ، ثم ابتدأ بقوله : « لأقعدن لهم صراطك المستقيم » .

وهذا الإعراب المضطرب لا يصح تخريج الآية عليه لأمرين :

الأول : أن الاستفهام هنا لا معنى له ، إذ كيف يسأل إبليس ربه ، بأى شىء أغواه وأضله . والأمر الآخر : أن « ما » الاستفهامية إذا وقعت بعد حرف الجر فإن ألفها تحذف فى فصيح الكلام ، كما فى قوله تعالى : « عم يتساءلون »[4] ، وقوله عز من قائل : « فيم أنت من ذكراها »[5] .

أما إثبات ألفها فى تلك الحالة ، فإنه — كما يقول الزمخشرى — قليل شاذ[6] . ومثل هذه اللغة القليلة الشاذة لا يصح تخريج القرآن عليها[7] .

---

(١) مجاز القرآن ٢٤٠/١ وقواعد الترجيح ٦٤٩/٢ .
(٢) راجع الدر المصون للسمين الحلبى ٥ / ٥٦٠ ومغنى اللبيب لابن هشام ٥٤٦/٣ والاتقان فى علوم القرآن ٢٦٢/٢ .
(٣) الآية ١٦ من سورة الأعراف .
(٤) أو سورة النبأ (٥) الآية ٤٣ من سورة النازعات .
(٦) الكشاف ٩٢/٢ .
(٧) انظر الدخيل فى تفسير القرآن ٩٠/٢ .

وعلى ذلك فإن القول بأن « ما » هنا استفهامية قول باطل، والصواب: أن تكون « ما » فى الآية مصدرية، والباء للسببية، والمعنى: فبسبب إغوائك إياى لأقعدن لهم صراطك المستقيم، أى لأعترضن لهم على طريق الإسلام، كما يعترض العدو على الطريق ليقطعه على السابلة.

ثالثاً: ما يتعلق بالقراءات:

وذلك من حيث رد بعض القراءات الصحيحة المتواترة لمخالفتها للأقيسة اللغوية أو القواعد النحوية. وهذا لما أكده أئمة القراء على أنه لا يجوز رد قراءة لأجل مخالفة قاعدة فى العربية، لأنهم لا يعملون فى حروف القرآن — كما يقول الدانى — على الأفشى فى اللغة والأقيس فى العربية بل على الأثبت فى الأثر والأصح فى النقل، والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها[1].

فالرواية هى الأصل، وقواعد العربية تبع لها، لا العكس، والقرآن حكم على قواعد اللغة لا العكس.

ومن هنا نعلم خطأ ابن عطية — عفا الله عنه — فى تعليقه على قراءة حمزة عند تفسير قوله تعالى: « واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام »[2]، بقوله: « وقرأ حمزة وجماعة من العلماء (والأرحام) بالخفض عطفا على الضمير، والمعنى عندهم: أنها يتساءل بها كما يقول الرجل: أسألك بالله وبالرحم، هكذا فسرها الحسن وإبراهيم النخعى

(١) راجع النشر فى القراءات العشر ١/١٠، ١١
(٢) الآية الأولى من سورة النساء.

ومجاهد، وهذه القراءة عند رؤساء نحويى البصرة لا تجوز، لأنه لا يجوز عندهم أن يعطف ظاهر على مضمر مخفوض »[1].

وبدلا من أن ينتصر ابن عطية لهذه القراءة المتواترة، ويرد على أولئك النحويين نجده يقول: « ويرد عندى هذه القراءة من المعنى وجهان:

أحدهما: أن ذكر الأرحام فيما يتساءل به لا معنى له فى الحض على تقوى الله، ولا فائدة فيه أكثر من الإخبار بأن الأرحام يتساءل بها، وهذا تفرق فى معنى الكلام وغض من فصاحته، وإنما الفصاحة أن يكون لذكر الأرحام فائدة مستقلة.

والوجه الثانى: أن فى ذكرها — على ذلك — تقريرا للتساؤل بها، والقسم بحرمتها، والحديث الصحيح يرد ذلك فى قوله عليه السلام: « من كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت »[2].

والرافضون لهذه القراءة المتواترة من النحاة والمفسرين كثيرون، ولكن أقوالهم فى رد هذه القراءة، ورد معناها ظاهرة البطلان، لأن هذه القراءة سبعية ثابتة، وقد أجمعت الأمة على قبولها وقبول معناها، وأن العمدة فى قبول القراءة وردها هو الرواية، لا العلل النحوية، والقياسات اللغوية، فالإمام حمزة — رحمه الله تعالى — قطعا أخذ هذه القراءة رواية، ولم يقرأ بها من اجتهاده.

(١، ٢) المحرر الوجيز ٤/٢، ٥ والحديث: أخرجه البخارى من حديث ابن عمر فى كتاب الأيمان والنذور، باب لا تحلفوا بآبائكم انظر فتح البارى ١١ / ٥٣٨ رقم ٦٦٤٦

قال الإمام القشيرى : « ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين ، لأن القراءات التى قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبى — ﷺ — تواترا يعرفه أهل الصنعة ، وإذا ثبت شىء عن النبى ﷺ فمن رد ذلك ، فقد رد على النبى ﷺ ، واستقبح ما قرأ به . وهذا مقام محذور ، ولا يقلد فيه أئمة اللغة والنحو ، فإن العربية تتلقى من النبى ﷺ ، ولا يشك أحد فى فصاحته »[1] .

وقال الآلوسى : « فالتشنيع على هذا الإمام فى غاية الشناعة ونهاية الجسارة والبشاعة ، وربما يخشى منه الكفر ، وما ذكر من امتناع العطف على الضمير المجرور هو مذهب البصريين ، ولسنا متعبدين باتباعهم »[2] .

إذا فبعد الذى ذكر نقول : إنه لا يجوز بحال رد قراءة ثابتة ، أو الطعن فيها ، أو رد معناها ، وكل من فعل ذلك فقوله وطعنه رد عليه ، ولا يعتمد ولا ينظر إليه . والله تعالى أعلى وأعلم .

---

(١) انظر : الجامع الأحكام القرآن ص ١٥٧٤

(٢) روح المعانى ١٨٤/٤

الخاتمـــة

لقد تبين لنا من خلال هذا البحث أن أسباب انحراف بعض المفسرين فى تفسيرهم للقرآن ترجع إلى عدة أمور أهمها ما يلى :

أولا : اغفال الأصول والضوابط التى وضعها العلماء لتفسير كتاب الله تعالى .

ثانياً : استعمال بعض العلماء كتاب الله تعالى وسيلة لبث آرائهم الفكرية المنحرفة ، ومعتقداتهم الفاسدة ، وتأييد مذاهبهم الهدامة .

ثالثاً : انخداع بعض المعاصرين بالنظريات العلمية الحديثة ، ومحاولة تفسير آيات القرآن بها ، دون مراعاة أن القرآن الكريم كتاب هداية وليس كتاب علم .

رابعاً : عدم تنزيه القرآن الكريم عما لا يليق به ، وتفسيره بما هو معهود ومشهور من لغة العرب ، وبما يتناسب مع قداسة منزله سبحانه وتعالى .

خامساً : اغفال بعض العلماء أن القرآن نزل بأفصح اللغات ، وأن القراءات موجودة قبل أن توجد القواعد النحوية ، وأنه من الواجب أن يحكم القرآن على النحو ، وأن يقاس النحو على القرآن وليس العكس .

هذا : وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

كتبه

دكتور / السيد اسماعيل على سليمان

الأستاذ المساعد بكلية أصول الدين بالقاهرة قسم التفسير

فى ١٦ شهر شعبان ١٤٢٠ هـ

الموافق ١٩٩٩/١١/٢٤ م

أسماء المراجع والمصادر

١ ــ القرآن الكريم .

٢ ــ الاتقان فى علوم القرآن للسيوطى ، طبعة دار التراث ١٤٠٥هـ .

٣ ــ أحكام القرآن لابن العربى ، طبعة دار الكتب العلمية ١٤٠٨هـ .

٤ ــ إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول للشوكانى ، طبعة مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت ـ الأولى ١٤١٢ هـ .

٥ ــ إرواء الغليل فى تخريج أحاديث منار السبيل للألبانى طبعة المكتب الإسلامى ١٤٠٥ هـ .

٦ ــ الإسرائيليات والموضوعات فى كتب التفسير ، للشيخ محمد أبو شهبة ، طبعة مجمع البحوث الإسلامية بمصر ١٤٠٥ هـ .

٧ ــ الإشارة إلى الإيجاز فى بعض أنواع المجاز للعز بن عبد السلام ، طبعة دار البشائر الإسلامية ـ بيروت ـ الأولى ١٤٠٨ هـ .

٨ ــ أضواء البيان فى إيضاح القرآن بالقرآن للشنقيطى ، طبعة عالم الكتب بيروت .

٩ ــ أعلام الموقعين ، لابن قيم الجوزية ، طبعة المكتبة العصرية ـ بيروت ـ ١٤٠٧ هـ .

١٠ ــ إيثار الحق على الخلق فى رد الخلاف إلى المذهب الحق من أصول التوحيد ، لابن الوزير ، طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ١٤٠٧ هـ .

١١ ــ البحر المحيط لأبى حيان ، طبعة دار التراث العربى ـ بيروت ـ ١٤١١ هـ .

١٢ ــ بدائع التفسير الجامع لتفسير ابن القيم ، طبعة دار ابن الجوزى بالدمام ١٤١٤ هـ .

١٣ ــ بدائع الفوائد ، لابن قيم الجوزية . طبعة دار الكتاب العربى بيروت .

١٤ ــ البداية والنهاية ، لابن كثير ، طبعة مكتبة المعارف بيروت .

١٥ ــ البرهان فى علوم القرآن للزركشى ، طبعة دار المعرفة ببيروت .

١٦ ــ التحرير والتنوير للشيخ . الطاهر بن عاشور ، طبعة الدار التونسية .

١٧ ــ تفسير القرآن العظيم للحافظ ابن كثير ، طبعة دار الشعب .

١٨ ــ التفسير والمفسرون للشيخ الذهبى ، طبعة مطبعة السعادة بمصر ١٣٩٦هـ .

١٩ ــ التفسير المنير للدكتور وهبة الزحيلى ، طبعة دار الفكر المعاصر بيروت ١٤١١هـ .

٢٠ ــ تفسير نور الثقلين ، لعبد على بن جمعة الحويزى ، طبعة المطبعة العلمية بقم .

٢١ ــ التمهيد فى أصول الفقه لأبى الخطاب محفوظ الكلوذانى ، طبعة جامعة أم القرى ١٤٠٦هـ .

٢٢ ــ التمهيد لما فى الموطأ من المعانى والأسانيد ، لابن عبد البر ، طبعة فضالة بالمغرب .

٢٣ ــ جامع البيان عن تأويل آى القرآن للطبرى ، طبعة دار الفكر ببروت ، وطبعة دار المعارف بمصر .

٢٤ ــ الجامع لأحكام القرآن للقرطبى ، طبعة دار الشعب .

٢٥ — الجواهر فى تفسير القرآن ، لطنطاوى جوهرى ، طبعة دار إحياء التراث العربى بيروت .

٢٦ — الدخيل فى تفسير القرآن الكريم للدكتور عبد الوهاب فايد، طبعة الحضارة العربية ١٤٠١ هـ .

٢٧ — الدخيل فى التفسير ، لأستاذنا الدكتور / إبراهيم عبد الرحمن خليفة طبعة دار البيان ١٤٠٤هـ ،

٢٨ — الدر المصور فى علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبى ، طبعة دار القلم دمشق ١٤٠٦هـ .

٢٩ — روح المعانى للآلوسى ، طبعة مصورة عن طبعة دار التراث .

٢٠ — زاد المسير فى علم التفسير لابن الجوزى ، طبعة المكتب الإسلامى بيروت .

٣١ — سنن أبى داود السجستانى ، طبعة دار الفكر .

٣٢ — سنن ابن ماجة ، طبعة دار إحياء الكتب العربية بمصر .

٣٣ — سنن الترمذى ، طبعة دار الكتب العلمية بيروت .

٣٤ — صحيح مسلم بشرح النووى ، طبعة دار الغد بمصر .

٣٥ عمدة التفسير للشيخ أحمد محمد شاكر ، طبعة دار المعارف بمصر .

٣٦ — فتح البارى بشرح صحيح البخارى لابن حجر ، طبعة دار الريان للتراث .

٣٧ — فتح القدير للشوكانى ، طبعة دار الوفاء بالمنصورة الأولى ١٤١٥هـ .

٣٨ — الفصوص لابن عربى ، طبعة الزمان ١٣٠٤هـ .

٣٩ — قواعد الترجيح فى التفسير ، لحسين بن على الحربى ، طبعة دار القاسم بالرياض ١٤١٧هـ .

٤٠ — الكشاف للزمخشرى ، طبعة دار الكتاب العربى .

٤١ — مجموع فتاوى ابن تيمية ، طبعة دار عالم الكتب بالرياض .

٤٢ — المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز لابن عطية طبعة دار الكتب العلمية ١٤١٣ هـ .

٤٣ — المستدرك على الصحيحين للحاكم ، طبعة دار المعرفة بيروت .

٤٤ — مسند الإمام أحمد ، طبعة المكتب الإسلامى بيروت ١٤٠٣هـ.

٤٥ — معترك الأقران فى إعجاز القرآن للسيوطى ، طبعة دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٩ هـ .

٤٦ — مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ، طبعة دار المكتبة العصرية بيروت .

٤٧ — مفاتيح الغيب للرازى ، طبعة دار الغد بمصر .

٤٨ — مقدمة فى أصول التفسير لابن تيمية طبعة المطبعة السلفية بالقاهرة .

٤٩ — الملل والنحل للشهرستانى ، طبعة دار المعرفة بيروت ١٤١٣هـ .

٥٠ — الموسوعة الحديثية « مسند الإمام أحمد » طبعة مؤسسة الرسالة بيروت .

٥١ — الموافقات فى أصول الشريعة للشاطبى ، طبعة دار المعرفة بيروت .

٥٢ — الناسخ والمنسوخ لأبى جعفر النحاس ، طبعة مؤسسة الرسالة بيروت ١٤١٢ .

٥٣ — النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى ، طبعة دار الكتب العلمية بيروت .

٥٤ — الهداية والعرفان فى تفسير القرآن لمحمد أبو زيد ، طبعة الحلبى ١٣٤٩ هـ .

٥٥ — الميزان فى تفسير القرآن للطباطبائى ، طبعة مؤسسة الأعلمى بيروت ١٣٩٤ هـ .